الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

تخصص تحليل اقتصادي و استشراف

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر بعنوان:

أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة

دراسة تحليلية قياسية للفترة (1990 -2021)

من اعداد الطالبتين :

- عمارة كريمة .
- بلهنيني ايناس .

تحت اشراف الأستاذ :

د . زدون جمال .

✓ ***أعضاء لجنة المناقشة :***

الدكتور.مخضار سليم	جامعة بلحاج بوشعيب عين توشنت	رئيسا
الدكتور .زدون جمال	جامعة بلحاج بوشعيب عين توشنت	مشرفا
الدكتور.مطهري كمال	جامعة بلحاج بوشعيب عين توشنت	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

اولا الشكر لله تعالى على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع وإخراجه في صورته النهائية، فله الحمد وله الشكر

بصدق الوفاء والإخلاص نتوجه بجزيل الشكر وجميل العرفان وعظيم التقدير الى استاذنا المشرف " زدون جمال " لقبوله الاشراف على هذه المذكرة ، ولما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات قيمة طيلة اعداد البحث ، وصبره معنا ، والى كل من قدم لنا يد المساعدة في انجاز هذا العمل المتواضع من قريب او بعيد

وكل اساتذة المعهد الذين تم تكويننا على ايديهم.

الإهداء

ببصمة القلم الذي يهمس ولا يتكلم وبشعار المحبة والترحاب ومن اجل غد ينتصر فيه العلم على الجهل ، اهدي عملي هذا إلى من نشرت علي شمس فضلها ومن بحر حنانها ارتويت ، وغطتني برداء عطفها وبفضل دعواتها اشق طريقي نحو النجاح ، إلى نبع الرضا والحنان إلى أطيب وأرق إنسانة في الوجود حبيبتي «**أمي** » .

إلى من أضاء لي سبيل العلم وشق لي طرق طلبه وكان نبراسا لي طيلة دربي الدراسي متمنية أن يكون قد رضي عني نور عيني أبي الغالي" **حسين** " .

إلى جدتي الغالية التي لم تنسني يوما بدعواتها

إلى من تقاسمت معها مر الحياة وحلوها أختي الحبيبة " **وفاء**"

إلى أغلى ما أملك في الوجود أخي الوحيد " **محمد** "

الى أغلى صغير في العائلة إبن أختي الغالي "**ياسر**"

إلى صديقتي الغالية" **ايناس** " التي قاسمتني هذا العمل والى من ربطتني بهم صلة الأخوة والصداقة : " **صافية ، فاطنة** "

إلى كل خريجي 2023 وإلى كل من نساهم القلم ولم ينساهم القلب.

كريمة

الإهداء

إلى ذلك الحرف لا متناهي من الحب والرقة والحنان إلى التي بجناحها ارتويت وبدفئها احتميت ، إلى من يشتهي اللسان نطقها ، وترفرف العين من وحشتها والتي كانت تنمي رؤيتي وانا أحقق هذا النجاح ولكن شاءت الأقدار أن ياتي هذا اليوم وهي ليست معي **جدتي الحبيبة** رحمها الله

واهديه أيضا إلى نور عيني **أمي الغالية** أطال الله في عمرها والتي برضاها وبدعمها حققت هذا النجاح إلى درعي الذي به احتميت ، وفي هذه الحياة اقتديت والذي شق لي بحر العلم والتعلم ، إلى من احترقت شموعه ليضئ لي درب النجاح ركيزة عمري أبي الغالي أطال الله في عمره والى سندي ورفيقي "**حبيب**"

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها إخوتي "**سعيد** ، **محمد** ، **حمودة** " والى أخواتي " **سعاد** ، **يمينة** ، **فاطيمة** " أهدى إلى حبيبات قلبي" **مريم** ، **ريتاج** ، **حياة** ، **ياسمين**"

والى نورا عيني" **ميلود** ، **اية**"

إلى من تقاسمت معها هذا العمل صديقتي" **عمارة كريمة**"

إلى من عشت معهم أحلى وأجمل اللحظات اعز الناس " **هدى** ، **وفاء**"

إلى كل الأهل والأقارب وكل من عرفت وصادقت وأحببت .

ايناس

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الشكر والتقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	
قائمة الجداول	I
قائمة الاشكال	II
قائمة الملاحق	III
المقدمة العامة	02
الفصل الأول : المقاربة النظرية للصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي	05
تمهيد الفصل	06
I. ماهية النمو الاقتصادي	07
I. 1 مفهوم النمو الاقتصادي و انواعه	07
I. 1 . 1 مفهوم النمو الاقتصادي	07
I. 1. 2 أنواع النمو الاقتصادي	09
I. 2 الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية	10
I. 3 طرق قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له	12
I. 3 . 1 طرق قياس النمو الاقتصادي	12
I. 3 . 2 العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي	13
I. 4 النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية	15
I. 4 . 1 النظرية الكلاسيكية	15
I. 4 . 2 النظرية النيوكلاسيكية	16
I. 4 . 3 النظرية الكينزية	17

فهرس المحتويات

II . عموميات حول الصادرات	18
II. 1 عموميات حول التجارة الخارجية والصادرات	18
II. 1 .1 ماهية التجارة الخارجية	18
II. 1 . 2 مفهوم الصادرات	19
II. 2 أنواع الصادرات وأهميتها	20
II. 2 . 1 أنواع الصادرات	20
II. 2 . 2 اهمية الصادرات	21
II. 3 . النظريات المفسرة للصادرات	22
II. 3 . 1 الصادرات في الفكر التجاري (التجاريون)	22
II. 3 . 2 الصادرات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي	23
II. 3 . 3 الصادرات في الفكر الكينزي	23
II. 3 . 4 الصادرات في الفكر الحديث	24
II. 4 علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي	24
III. عموميات حول الواردات	24
III. 1 مفهوم الواردات	25
III. 2 انواع الواردات وأهميتها	25
III. 2 . 1 انواع الواردات	25
III. 2 . 2 أهمية الواردات	26
III. 3 العوامل المؤثرة على الواردات	27
III. 4 علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي	28
خاتمة الفصل	29
الفصل الثاني :الدراسات السابقة	30
تمهيد الفصل	31
I. دراسات وطنية	32
II. دراسات عربية	35
III. دراسات أجنبية	37
خاتمة الفصل	43

فهرس المحتويات

الفصل الثالث : دراسة تحليلية وصفية قياسية للأثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر (1990 – 2021)	**44**
تمهيد الفصل	**45**
I. دراسة وصفية تحليلية لتطور معدلات الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2021)	**46**
I. 1 دراسة وصفية تحليلية لتطور معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 - 2021)	**46**
I. 2 دراسة وصفية تحليلية لتطور معدلات الصادرات و الواردات في الجزائر للفترة (1990 – 2021)	**48**
II. دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي	**50**
II . 1 البيانات المستخدمة في تقدير النموذج أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر	**50**
II . 2 الصياغة الرياضية للنموذج	**50**
II . 3 الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج	**51**
II . 4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	**51**
II . 5 اختبار التكامل المشترك	**54**
II . 6 تقدير النموذج وفق طريقة المربعات الصغرى العادية	**55**
II. 7 التحليل الاقتصادي	**56**
II. 8 اختبار جذر الوحدة للبواقي (kpss)	**57**
II. 9 نموذج تصحيح الخطأ	**58**
خاتمة الفصل	**60**
الخاتمة العامة	**61**
المراجع	**64**
الملاحق	**70**
الملخص	

قائمة الجداول والأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادية و التنمية	11
02	نظريات الكلاسيكية	15
03	نماذج نظرية النيوكلاسيكية	17
04	الدراسات السابقة	41
05	دراسة وصفية لتطور النمو الاقتصادي خلال الفترة (1990 – 2021)	47
06	دراسة وصفية لتطور معدلات الصادرات و الواردات خلال الفترة (1990 – 2021)	49
07	اختبار Augmented Dickey-Fuller test statistic	52
08	اختبار PHILLIP PERRO	53
09	اختبار التكامل المتزامن JOHANSON	54
10	نتائج مقدرات معلمات الاجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى	55
11	نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي (kpss)	57
12	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	58

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور معدلات النمو الاقتصادي للفترة (1990 - 2021)	**46**
02	تطور معدل الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021)	**48**

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصحفة
01	نتائج اختبار ADF للنمو الاقتصادي	71
02	نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للنمو الاقتصادي	71
03	نتائج اختبار ADF لصادرات	71
04	نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول لصادرات	72
05	نتائج اختبار ADF للواردات	72
06	نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للواردات	72
07	نتائج اختبار ADF للاستثمار الاجنبي	73
08	نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للاستثمار الاجنبي	73
09	نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي	73
10	نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للنمو الاقتصادي	74
11	نتائج اختبار PP لصادرات	74
12	نتائج اختبار PP عند الفرق الأول لصادرات	74
13	نتائج اختبار PP للواردات	75
14	نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للواردات	75
15	نتائج اختبار PP للاستثمار الاجنبي	75
16	نتائج اختبار PP عند الفرق الأول للاستثمار الاجنبي	75
17	نتائج اختبار الأثر والقيم العظمي المميزة وفقا لجوهانسون	76
18	نتائج اختبار المربعات الصغرى العادية	77
19	نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي(kpss)	77
20	نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ	78

المقدمة العامة

المقدمة :

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي من بين الاهداف الرئيسية التي تسعى اليها الدول ، حيث يعد النمو الاقتصادي من أبرز مؤشرات رفاهية المجتمعات و ازدهارها ، ويعكس الى حد كبير باقي المؤشرات الاقتصادية كهدف رئيسي تستهدفه أي قائمة ، حيث أنه من خلال استهداف تحسين معدلات النمو الاقتصادي فإن ذلك يتضمن بالضرورة استهداف تحسين مستوى معيشة السكان ، ويعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تميز بين تقدم الدول و تخلفها ، وتحظى التجارة الخارجية بعملياتها (التصدير و الاستيراد) بأهمية كبيرة في عملية النمو الاقتصادي ، إذ يقوم الاقتصاد الدولي على التبادل ، حيث لا يمكن للدولة أن تستغني عن إقامة علاقات اقتصادية مع الدول الأخرى ، بتصدير الفائض من إنتاجها والذي يعتبر مصدرا هام للعملة الصعبة ، كما تحتاج في نفس الوقت إلى واردات من الخارج وهي أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بسلع استثمارية أو نصف مصنعة أو مواد أولية وحتى استهلاكية وكل هذا يؤثر على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي على النمو الاقتصادي ، وقد اهتمت الدول النامية بالتجارة الخارجية سعيا منها للتخلص من مظاهر التخلف الاقتصادي أو تقليص آثارها، ودفع عجلة التنمية ، ورفع تنافسية الاقتصاد في ظل التنافس العالمي المتسارع .

ومن المهم التأكيد على أن الصادرات والواردات لعبت دورًا مهمًا في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ، إذ أسهمت الصادرات في زيادة الإنتاجية وتعزيز القدرة التصديرية للدولة ، كما ساهمت في تحسين ميزان المدفوعات وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. ومن جهة أخرى، ساهمت الواردات في توفير الموارد اللازمة للإنتاج وتحسين الإنتاجية، كما تساعد في تزويد الأسواق المحلية بالمواد الخام والمنتجات اللازمة للإنتاج والاستهلاك.

ونظرا لتأثير المبادلات الخارجية بشكل مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي ، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين التجارة الخارجية (الصادرات والواردات) والنمو الاقتصادي ، من خلال اجراء نمذجة قياسية لدراسة آثار كل من الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990 - 2021) ، ومن خلال هذا الطرح ارتأينا صياغة إشكالية الدراسة كالأتي:

❖ **إشكالية الدراسة** :

- الى أي مدى تؤثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2021) ؟

و حتى نستوفي الإجابة على هذه الإشكالية علينا الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

❖ **الاسئلة الفرعية:**

- ماهو واقع الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990 – 2021) ؟
- ما هي علاقة التي تربط بين كل من الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي ؟

❖ **فرضيات الدراسة :**

بناء على الإشكالية ، فإن الدراسة اعتمدت على الفرضيات التالية :

- تساهم الصادرات بشكل كبير وايجابي في تحقيق النمو الاقتصادي .
- يوجد علاقة عكسية بين الواردات و النمو الاقتصادي .

❖ **اهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في محاولة تحديد أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك باعتبارهم من اكثر المواضيع المتداولة في أونة الاخيرة من قبل المفكرين و الباحثين الاقتصاديين ، و محاولة توضيح هذه العلاقة التي تسمح بتحقيق الاستقرار و التوازن الاقتصادي، وبالتالي تحسين السياسات الاقتصادية وتعزيز التنمية المستدامة في الجزائر .

❖ **أهداف الدراسة :**

انطلاقا من الإشكالية وأهمية هذه الدراسة فقد جاءت لتحقق الأهداف التالية:

- دراسة واقع النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) .
- دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والصادرات في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021) .
- دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والواردات في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021) .

❖ **أسباب اختيار الموضوع :**

- **أسباب ذاتية :**

- موضوعنا يندرج في إطار التخصص .
- الرغبة والميول الشخصية في تناول وبحث عن هذا النوع من المواضيع.

- **أسباب موضوعية :**

– الأهمية التي يكتسيها الموضوع حيث يعتبر من مواضيع الساعة التي تعد الشغل الشاغل للعديد من الباحثين وصناع القرار .

– الوضع الاقتصادي الجزائري الحالي هو أيضا من احد أسباب اختيارنا لهذا الموضوع .

❖ حدود الدراسة :

تم انجاز هذه الدراسة ضمن الحدود التالية :

– الإطار المكاني :

تم الاعتماد في الدراسة على المعطيات الخاصة بالجزائر خلال الفترة المختارة وذلك باستخدام بيانات الديوان الوطني للإحصاء والبنك العاملي .

– الإطار الزماني :

تمتد فترة الدراسة من سنة 1990 الى سنة 2021 .

❖ المنهج المستخدم :

اقتضت طبيعة البحث والتخصص الى استخدام كل من المنهج الوصفي لدراسة العلاقة بين الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في الجانب النظري والمنهج التحليلي باستعمال الأدوات القياسية والإحصائية الضرورية لدراسة أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وللوصول إلى نتائج دقيقة ، وسيتم الاستعانة ببرنامج EVIEWS-09 لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة .

❖ خطة الدراسة:

استدعت الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعة ان نعالج البحث في ثلاثة فصول الفصل الأول بعنوان المقاربة النظرية للصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث حيث في المبحث الأول تطرقنا فيه للإعطاء لمحة عامة حول نمو الاقتصادي و ذكر أهميته وتحدثنا فيه عن اهم النظريات المفسرة له اما المبحث الثاني كان بعنوان عموميات حول التجارة الخارجية و الصادرات ، وفي المبحث الثالث تطرقنا الى إعطاء لمحة عن الواردات . اما الفصل الثاني تناولنا فيه اهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة (وطنية ، عربية ، اجنبية) اما الفصل الثالث فتطرقنا الى دراسة وصفية تحليلية وقياسية للأثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021) بالاعتماد على المعطيات المأخوذة من الديوان الوطني للإحصائيات و البنك العالمي باستخدام برنامج EVIEWS-09 .

الفصل الاول

تمهيد الفصل :

يشهد الاقتصاد العالمي اليوم تطورات ملحوظة في مجال التجارة الدولية ،وهي تعد من القطاعات المهمة كونها تمثل المحرك الاساسي للنمو الاقتصادي في جانبيها الصادرات والواردات ، إذ يوجد بينهما إرتباط وثيق بحيث أن الصادرات تعمل على رفع من القوة الشرائية التي تتيح لدولة ما إستيراد سلع أخرى، بعبارة أخرى تصدر الدول سلعها لتتمكن من الحصول على منتجات أجنبية، فإذا لم تستورد الدولة سلعا من الأجانب فإن هؤلاء لن يتحصلوا على القوة الشرائية التي تمكنهم من شراء المنتجات التصديرية لتلك الدولة و لن تتمكن الدول المستوردة أن توفر ما لا تملكه ، فهذه هي العلاقة التي تربط الدول فيما بينها .

سوف نحاول في هذا الفصل إلى الالمام بالجوانب النظرية لموضوع الصادرات و الواردات ، و النمو الاقتصادي من خلال تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث تتضمن ما يلي :

I. ماهية النمو الاقتصادي .
II. عموميات حول الصادرات .
III. عموميات حول الواردات .

I. ماهية النمو الاقتصادي .

إن هدف كل دولة هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، و لقد فرض تطور الأوضاع الاقتصادية عبر الزمن إلى الاختلاف في تحديد مفهومه من طرف بعض المفكرين الاقتصاديين، كما تم تقسيم الدول وفق هذا المنظور بين دول متقدمة وأخرى متخلفة .ففي هذا المبحث تم التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي ، و ذكر اهم عناصره وطرق قياسه والعوامل المحددة له و أهم نظرياته .

I. 1 مفهوم النمو الاقتصادي و انواعه .

I. 1.1 مفهوم النمو الاقتصادي .

توجد عدة مفاهيم للنمو الاقتصادي نذكر منها ما يلي :

- **التعريف الاول:**

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة النسبية في الناتج الوطني مقاسا بالأسعار الثابتة ويعرف أيضا على انه الزيادة الحقيقية في حصة الفرد من الناتج الوطني خلال فترة زمنية معينة [1].

- **التعريف الثاني :**

يعني النمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[2].

- **التعريف الثالث :**

يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة الحقيقية في الناتج القومي لبلد ما ، والناتجة عن عوامل رئيسية أهمها التحسين في نوعية الموارد المتاحة لزيادة هذا الناتج في هذا البلد كالتعليم مثلا ، والتحسين في المستوى التكنولوجي لوسائل الإنتاج ، كل هذا سيؤدي بالضرورة إلى زيادة قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أي قطاع من

[1] – بن زغبة سعاد ، بربيط ربيعة ، **أثر الصادرات خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)** ، مذكرة ماستر ، كلية علوم الاقتصاديةو التجارية وعلوم التسيير ،جامعة مسيلة ، الجزائر ، 2017 ، ص 12 .

[2] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية، " **اتجاهات حديثة للتنمية**" ،الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2003 ، ص 11 .

القطاعات الاقتصادية في أي بلد ، لهذا يمكن القول أن النمو الاقتصادي هو عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما ، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة [3].

وقد تم تعريفه من قبل بعض الاقتصاديين كمايلي :

- عرف الاقتصادي **François penoux** النمو الاقتصادي **على انه** " الزيادة المستمرة خلال فترة أو عدة فترات طويلة لبلد ما لمؤشر الإنتاج الكلي الخام أو الصافي [4]" .
- عرف **Simon kuznets** النمو الاقتصادي لبلد ما **على انه** " ارتفاع لفترة طويلة من قدرة عرض بائع اقتصادية بشكل متزايد للسكان وتستند هذه القدرات المتنامية إلى التقدم التكنولوجي والتعديلات الهيكلية التي تعتمد عليها [5].
- عرف **جون أرو** : " النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة من طرف الفرد في محيط اقتصادي معين [6]".
- عرف **فليب بيرو** النمو الاقتصادي" هو الارتفاع المسجل خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج الصافي الحقيقي[7] " ، في حين يقول (**كوسوف**) : " إن النمو الاقتصادي هو التغير المسجل في حجم النشاط الاقتصادي ". كما يؤكد (**بونيه**) : " إن النمو الاقتصادي هو عبارة عن عملية توسعية اقتصادية تلقائية ، تقاس بتغيرات كمية حادثة ".

ومنه نستنتج تعريفا شاملا للنمو الاقتصادي حيث بالرغم من تعدد وجهات النظر اتفق معظم المفكرين على أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي أو الدخل الوطني الإجمالي والذي يؤدي إلى زيادة متواصلة في متوسط دخل الحقيقي للفرد ويتضمن هذا المفهوم ثلاث شروط أساسية :

- يجب أن يترتب على الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي زيادة في نصيب الفرد ،بمعنى أن معدل نمو الدخل الوطني يجب أن يزيد عن معدل نمو السكان ، حيث غالبا ما يعوق هذا الأخير النمو الاقتصادي ، لذا يتعين على الدولة التي تسعى إلى تحسين أوضاعها الاهتمام بمعالجة تزايد السكان : أي

---

[3] – علي جذوع الشرفات " **التنمية الاقتصادية في العالم العربي** "، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2013 ، ص ص 39 – 40 .

[4] – عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 12.

[5] – محمد مساوي، **الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر(1970 – 2011)** ، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014/ 2015 ،ص 81 .

[6] – مريم شواف، **الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (1990– 2012)**، مذكرة ماستر ، ،كلية العلوم الاقتصادية، ، جامعة أم البواقي ، الجزائر ،2015/2014 ، ص 9 .

[7] – مقداد يسرى ، **دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة قياسية ومقاربتية الحالة الجزائر خلال فترة(1974 – 2013)** ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2015/2014 ،ص 80 .

معدل النمو الاقتصادي = معدل الدخل الوطني – معدل النمو السكاني

- يجب أن تكون الزيادة في الدخل الفردي حقيقية وليست مجرد زيادة نقدية فقط ، اي أن الزيادة النقدية في الدخل الفردي يجب ان تفوق الزيادة في المؤشر العام في الأسعار (التضخم)، أي

معدل النمو الاقتصادي = معدل الزيادة في الدخل النقدي الفردي – معدل التضخم

- يجب أن تكون الزيادة المحققة في الدخل الفردي أو متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي مستمرة إلى المدى الطويل وليست أنية أو مؤقتة بزوال أسبابها بمعنى يجب مراعاة ما إذا كان النمو المحقق عابرا.

I. 1. 2 . أنواع النمو الاقتصادي .

يميز الاقتصاديون بين خمسة أنواع من النمو الاقتصادي وهي :

1) – النمو التلقائي Spontanous Growth : ويقصد به ذلك النمو الذي يحدث تلقائيا دون إتباع أي خطة اقتصادية ، ودون تدخل الدولة بل ينبع من قوى ذاتية أي مجهودات القطاع الخاص ،ويعتبر هذا النمو من النوع البطيئ و التدريجي [8].

2) – النمو العابر Transient Growth : وهو النمو الذي يتميز بالزوال وعدم الاستقرار وذلك نتيجة لعوامل خارجية تستحدثه وسرعان ما تزول يرافقها زوال النمو، ونراه خاصة في الدول النامية و الدول العربية النفطية التي ترتفع استثماراتها بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضه[9].

3)– النمو المخطط Planned Growth : هو عبارة عن النمو الذي يحدث نتيجة عملية تخطيط شاملة للموارد و متطلبات المجتمع وترتبط قوة وفاعلية هذا النمط من النمو ارتباطا وثيقا بقدرات المخططين و واقعية الخطط المرسومة كما ترتبط أيضا بفاعلية التنفيذ ومشاركة الجمهور في عملية التخطيط في كافة المستويات[10].

---

[8] – محي الدين حمداني ، **حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر ،2008/ 2009 ،ص 8.

[9] – شوقي جباري ، **اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية علوم العلوم الاقتصادية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2014 /2015 ،ص 93.

[10] – شوقي جباري ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 93 .

4) – النمو الاقتصادي الموسع: يتمثل هذا النمو في كون الزيادة في الدخل تتم بنفس معدل الزيادة في السكان[11].

5)– النمو الاقتصادي المكثف : يتمثل هذا النوع في كون نمو الدخل يفوق نمو السكان ينتج عنه ارتفاع الدخل الفردي والمرور من النمو الموسع إلى النمو المكثف، فتتحسن الظروف الاجتماعية [12].

I. 2 . الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية .

على الرغم من أن النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية و قد يفهمان كونهما يعبران عن الشيء نفسه ، فإنهما لا يتشابهان فكل منهما يختلف عن أخر .

- **مفهوم التنمية الاقتصادية:** تعتبر التنمية بمفهومها الشامل والمعاصر عملية تخص جميع مستويات الحياة ومجالاتها وهي فكرة ولدت بين الحربين العالميتين واتسعت الآن ، وتجسد هذه العملية يتوقف على عدة عوامل تتفاوت أهميتها من طرف لآخر، ومن بلد لآخر، وقد تعددت الآراء حول مفهوم التنمية [13]، ومن أهم التعاريف لهذا المصطلح :

– أنها عملية الانتقال المجتمعات من مستوى أدنى إلى مستوى أفضل ، ومن نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كما ونوعا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الإنتاج والخدمات [14].

– هي عبارة عن العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم حيث أن هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجوهرية و الجدرية في الهيكل الاقتصادي[15] .

- **مفهوم التنمية المستدامة** : اكتسب مصطلح التنمية المستدامة اهتماما كبيرا بعد ظهور تقرير لجنة بريت لاند والذي صاغ أول تعريف للتنمية المستدامة على أنها " التنمية التي تلبي المتطلبات الحالية والراهنة دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة في تلبية متطلباتهم "، فمن خلال هذا التعريف يمكن القول أن التنمية

---

[11] – عدة محمد ، **تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من 1990 /2014** ،مذكرة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة ولوجيستسك ، اورو متوسطي ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، الجزائر ، 2016/2015 ،ص 24 .

[12] – عدة محمد، **مرجع سبق ذكره** ، ،ص25 .

[13] – مدحت القريشي، "**التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات**"، دار وائل للنشر، عمان، الاردن، الطبعة 1، 2007 ، ص123

[14] – د. حسام الدين خلاصي ، **التنمية و التنمية السياسية** ، موقع الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية ، تم اطلاع عليه يوم 2023/02/15 ، رابط الموقع https://www.politics-dz.com/ .

[15] – صياد شهيناز، **الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر**، مذكرة ماجستير قي الاقتصاد ، تخصص مالية دولية،جامعة وهران ،الجزائر،2013/2012 ، ص36 .

المستدامة هي التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بقدرة المستقبل والأجيال القادمة على تلبية احتياجاتهم مع مراعاة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية[16].

✓ **الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية .**

يجب الانتباه إلى وجود فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، حيث تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن النمو يختلف عن التنمية والتي تهتم بتحسين مستوى المعيشة من خلال تطوير وإنشاء البنيات الأساسية واستدامة البنية التحتية وتطوير رأس المال المادي والبشري وتوفير فرص العمل والخدمات الصحية والتعليمية والأمنية. أما النمو الاقتصادي فركز على الإنتاج والإنتاجية أي التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويرى بعض **الاقتصاديين**[17] أن الدول النامية قد تسجل معدل نمو اقتصادي إيجابي ، برغم من عدم تحقيقها لنتائج ملموسة في جانب التنمية ويرى البعض الأخر أن النمو الاقتصادي يعتبر خطوة نحو التنمية لأن النمو قد يؤدي الى ارتفاع المدخرات التي يمكن أن تحسن مستوى المعيشة وارتفاع الطلب والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج وهذا ما يعرف بدائرة النمو الاقتصادي ، ويرى البعض آخر ان النمو الاقتصادي له أثار سلبيبة أهمها زيادة نسبة التلوث وبالتالي انخفاض الإنتاج وظهور البطالة واستخدام الموارد النامية دون مراعاة الاجيال القادمة وأيضا قد يكون هناك عدم العدالة في توزيع الدخل على المناطق الريفية مما ينتج عنه نزاع وعدم الاستقرار .

ومما سبق يمكن تبيان الفرق بين النمو الاقتصادي و التنمية في الجدول الموالي:

جدول رقم (01) : أوجه الاختلاف بين النمو الاقتصادي والتنمية.

النمو الاقتصادي	التنمية
– يتم بدون اتخاذ أي قرارات من شأنها إحداث تغير هيكلي للمجتمع .	– عملية مخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لافراده .
– يركز على التغير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات .	– تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها .
– لايهتم لشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي مع الأفراد .	– تهتم بزيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة .

[16] – الجودي الصاطوري ، " **التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات** " ، مجلة الباحث ، المجلد 16 ، العدد 16 (2016) ، ص ص 299- 311 .

[17] - علي عبابه ، **التجارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي** ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية ، جامعة الوادي، الجزائر ، 2015/2014 ، ص40 .

– لا يهمهم مصدر زيادة الدخل الوطني .	– تهتم بمصدر زيادة الدخل الوطني وبتنويعه .

المصدر : من اعداد الطالبتين .

I. 3 قياس النمو الاقتصادي و العوامل المحددة له .

I. 3 . 1 قياس النمو الاقتصادي .

تتمثل مقاييس النمو الاقتصادي فيما يلي [18]:

- **الدخل الوطني الكلي** : اقترح العالم " Mead " هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل ، إلا أنه لم يلقى القبول عند الاقتصاديين لأن زيادة الدخل الكلي أو نقصانه قد يؤديان إلى نتائج إيجابية أوسلبية :
  - ✓ إذا كانت أقل من معدل السكان فهي لا تعني شيئا .
  - ✓ كما أن نقصانه بمعدل صغير لا يعني تخلفا اقتصاديا .
- **الدخل الوطني الكلي المتوقع** : من خلال هذا المقياس يرى بعض الاقتصاديين إن قياس النمو يتم على أساس الدخل المتوقع وليس الفعلي خاصة لتلك الدول التي بها موارد غنية كامنة.
- **متوسط نصيب الفرد** : يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم ، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان .

يعتقد Kindeleberger Charles في هذا الشأن أن اهتمام التنمية يجب أن يكون للإنتاجية وليس لمستوى المعيشة ، أما باقي الاقتصاديين فهم متمسكون بهذا المعيار (متوسط نصيب الفرد من الدخل) لكون الهدف الاسمي للتنمية هو رفع المستوى المعيشي .

حيث :

$$\text{معدل النمو} = \frac{(\text{الدخل الحقيقي للفرد في الفترة الحالية} - \text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة})\,100}{\text{الدخل الحقيقي في الفترة السابقة}}$$

يستخدم هذا المعيار لقياس النمو في الدخل في فترتين متساويتين ، وهو لا يصلح لقياس النمو المركب إذا كانت فترات المقارنة طويلة.

[18] – كيداني سيد أحمد، **أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنتا بالدول العربية " دراسة تحليلية و قياسية**، أطروحة دكتوراه في العلوم ألاقتصادية ، تخصص علوم اقتصاد، جامعة تلمسان، الجزائر ، السنة الجامعية 2012 – 2013 ، ص ص 22 23 .

➢ **معادلة سنجر للنمو الاقتصادي** : وضع سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1925 ، ولقد وصل إلى تلك المعادلة بمساعدة الأعمال التي قام بها في هذا الصدد غيره من الاقتصاديين مثل هكس و هارود– دومار. وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنه دالة لثلاثة عوامل هي[19] :

أ – الادخار الصافي ب – إنتاجية رأس المال ج – معدل نمو السكان

تتخذ هذه الدالة الشكل التالي :

$$D = SP - R$$

حيث أن :

R : معدل نمو السكان السنوي . **D** : إنتاجية رأس المال .

P :معدل الادخار الصافي . **S** : معدل النمو السنوي لدخل الفرد .

I. 3 . 2 العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي:

هناك العديد من العوامل التي تلعب دورا مهما في تحديد النمو الاقتصادي حيث يمكن ايجازها في العوامل الكمية الداخلية و العوامل الكمية الخارجية .

➢ **المحددات الكمية الداخلية : تتمثل في** [20]:

- **الرأس المال البشري** : مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي المبني على معرفة ما هو الأفضل ، و الاستثمار في مورد البشري يتضمن تنمية المهارات العلمية البشرية ،و يبرز أثر الرأس المال البشري من خلال تكوين عنصر المعرفة المتمثل في البحث والتطوير الذي حقق أعلى العوائد الاستثمارية الإجمالية.
- **النمو السكاني:** لم يكن النمو السكاني عقبة أمام النمو الاقتصادي إلا في الآونة الأخيرة، حيث زاد اهتمامه بقضايا النمو خاصة بالنسبة للدول النامية كثيفة السكان.

[19] - كبداني سيدي احمد، ، مرجع سبق ذكره ، ص24 .

[20] – نادية معلالة ، مليكة درويش ، **أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001–2014** ، دراسة تحليلية قياسية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ، جامعة قالمة ، الجزائر 2014 – 2015 ، ص 17 .

- **الاستهلاك النهائي** : له تأثير كبير على النمو الاقتصادي حيث أن زيادة الاستهلاك تعني زيادة الطلب الداخلي و الذي يشجع على فتح مستثمرات جديدة و إستقطاب الاستثمار الأجنبي مما تكون هناك زيادة في الإنتاج و هذا لتلبية الطلب الذي يساهم بدوره في زيادة النمو الاقتصادي .
- **التراكم الخام للأصول الثابتة** : يعرف التراكم الخام للأصول الثابتة للأعوان الاقتصاديين على أنه قيمة الزيادة الحاصلة في سلع التجهيز و الخدمات المحملة لهذه السلع ، كذلك يشمل هذا التراكم على الأراضي و العمارات ، وبذلك عند حساب هذا التراكم الخام فإنه يساهم بدرجة كبيرة في تحديد الناتج الداخلي الخام.
- **التضخم** : يعرف على أنه ارتفاع المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة ، و يكون هذا الارتفاع مستمر و لفترة طويلة في أسعار السلع و الخدمات ، حيث يؤدي هذا الارتفاع إلى التأثير في ميزانية الافراد من خلال انخفاض القوة الشرائية لهؤلاء الافراد.
- **البطالة** : وهي تعني وجود عدد كبير من الأشخاص العاطلين عن العمل في أي مجتمع ، حيث ينجم عليها أثار عديدة منها انخفاض مستوى الدخل الفردي ، انخفاض القوة الشرائية و بالتالي انخفاض الإنفاق الاستهلاكي و كذلك حجم الادخار ، كل هذه الآثار تعود بالسلب على معدلات نمو القطاعات التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

➢ **المحددات الكمية الخارجية : تتمثل في** [21]

- **الانفتاح التجاري** : يدل هذا المحدد على درجة انفتاح اقتصاد ما على العالم الخارجي من حيث المبادلات التجارية المختلفة سواء على مستوى الصادرات أو الواردات، حيث كلما كان حجم هذه المبادلات كبير كلما كان الاقتصاد أكثر انفتاحا.
- **الاستثمار الأجنبي المباشر** :لقد تفاقم دور الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي ، باعتباره أهم مصادر تمويل الدول النامية و بذلك فهو يؤثر على الهيكل الاقتصادي للدولة المضيفة ، و عليه فإنه يؤثر على مستوى التشغيل و على تركيبة عوامل الإنتاج ، وعلى طبيعة المنافسة في الأسواق المحلية و كذلك على الميزان التجاري...الخ كل هذا يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي.
- **أسعار المحروقات** : لقد تميزت أسعار المحروقات خلال السبعينات بالارتفاع ، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الإيرادات البترولية الجزائرية،كانت الحل الوحيد لتمويل مشاريع التنمية الإقتصادية ، المعتمدة على

[21] - نادية معلالة ، مليكة درويش ، مرجع سبق ذكره ، ص 18 .

الصناعات الثقيلة التي تحتاج إلى استثمارات عالية، و من هنا اكتسب قطاع المحروقات أهمية كبرى في تحديد النمو و من ثم في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

I. 4 النمو الاقتصادي في ظل النظريات الاقتصادية.

عرف النمو الاقتصادي اهتماما بالغا من المفكرين الاقتصاديين باعتباره أهم المتغيرات الاقتصادية الدالة على الأداء الاقتصادي.

I. 4 . 1 النظرية الكلاسيكية:

في هذا التحليل نجد كل من ادم سميث،دافيد ريكاردو،روبرت مالثوس ،كارل ماركس[22]. حيث:

– الجدول رقم (2) : نظرية الكلاسيكية.

النظريات	التحليل
أدم سميث	يعتبر العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي هو مصدر ثروة الأمم،وهذا لما يخلفه تقسيم من المزايا ، مما يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الارباح وادخارها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال والذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي عن طريق رفع مستوى الإنتاج فيرتفع معه مستوى الطلب الذي يقود إلى رفع مستويات المعيشة.
دفيد ريكاردو	اعتبر الزراعة أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة مما يعني تناقص العوائد . كما يعتبر توزيع الدخل بين طبقات المجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي .
روبرت مالتوس	ركز على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب أن ينمو الطلب بالتناسب مع إمكانية الإنتاج للحفاظ على مستوى الإرباح.
كارل ماركس	الأجور تتحدد بالحد الأدنى لمستوى الكفاف في ظل الزيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الإنتاج حيث ارتفاع وانخفاض معدل الربح مقترن بحصة رأس المال ، كما أن فائض العمل يدفع بالأجور للانخفاض .

[22] -مرغيدو بشرى ، يعيشي حليمة ، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين خلال الفترة (1970– 2018)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة ادرار ، الجزائر ،2021 ص 11 .

المصدر : من إعداد الطالبتين ، بالاعتماد على مذكرة ماستر بعنوان" أثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين" ،ص 11.

➢ **تقييم النظرية الكلاسيكية:**

إعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو، وأن الأرباح هي المصدر الوحيد للإدخار، وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد ، وإعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل أن تحصل عملية النمو الإقتصادي ساندوا سياسة عدم التدخل الحكومة في النشاط الإقتصادي ، ورغم ما توصلت إليه هذه النظرية إلا أنها تعرضت لجملة من الانتقادات تمثلت فيما يلي [23]:

- اعتبر الكلاسيك بأن الإدخارات تتوجه كلها للاستثمارات ؛
- فشل النظرية الكلاسيكية في إدراك أهمية الدور الذي يلعبه القطاع العام في تعجيل التراكم الرأسمالي ؛
- فشل النظرية الكلاسيكية في تصور أهمية التأثير الذي يتركه العلم والتكنولوجيا على التنمية الإقتصادية للبلدان المتقدمة حاليا.

I. 4 . 2 نظرية النيوكلاسيكية :

لقد عززت هذه النظرية الفكر الكلاسيكي من خلال زيادة فروض جديدة تتماشى مع متغيرات العصر ، ولعل أهم أفكارها تتمثل في كون النمو الاقتصادي عملية مترابطة و متكاملة ومتوافقة ، ذات تأثير إيجابي متبادل ؛ حيث يؤدي نمو قطاع معين إلى دفع القطاعات الأخرى للنمو ؛ كما أن نمو الناتج الوطني يؤدي إلى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وأرباح ، كما أنه يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الإنتاج في المجتمع (العمل ، الأرض ، الموارد الطبيعية ، رأس المال ، التنظيم ، التكنولوجيا) [24] .

وسنتطرق في هذا الشأن إلى نموذجيين اثنين وهما:

[23] – عائشة مسلم، **اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،الجزائر ، 2006 ،ص 48 .

[24] – مرغيدو بشرى ، يعيشي حليمة ، **مصدر سبق ذكره** ، ص 12 .

– الجدول (3) : نماذج نظرية النيوكلاسيكية .

النموذج	تفسير النموذج
روبرت سولو	ركز على أهمية الادخار والاستثمار كمحددين أساسيين لعملية تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. إلا انه اغفل عنصري العمل والمستوى التكنولوجي مع افتراضه تناقص الغلة لعنصري العمل و رأس المال في الأجل القصير ، وثبات الغلة في الأجل الطويل.
شومبيتر	أكد على التنظيم وأهميته في النمو، فالإنتاج ممثل بدالة العمل ورأس المال والموارد الطبيعية والتنظيم .

المصدر : من اعداد الطالبتين ، مصدر السابق .

I. **4 . 3 النظرية الكينزية:** لقد عصفت أزمة الكساد الكبير خلال الفترة (1930-1939) بركائز وقواعد النمو عند المدرسة الكلاسيكية ، ودعت إلى إعادة النظر في مسألة النمو الاقتصادي ، وكانت بداية هذا الإهتمام منذ سنة 1939 عن طريق الإقتصادي "كينز" الذي قدم مجموعة من الآراء والأفكار كمحاولة منه إيجاد حل للوضع الراهن، في الوقت الذي فشلت فيه المدرسة الكلاسيكية عن إعطاء تفسيرات لهذه الأزمة، وقد تمثلت أفكار "كينز" في مايلي[25] :

- ✓ ركز "كينز" اهتماماته على الإقتصاد الكلي بخلاف المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا إهتمامهم على كيفية تراكم رأس المال ، وذلك من خلال تخفيض تكاليف الوحدة المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسة الفردية معتقدين بأن أرباحهم هي مصدر تراكم رأس المال الذي يعد المحرك الرئيسي للنمو.
- ✓ إعتبر "كينز" أن أزمة الكساد الكبير هي أزمة قصور في الطلب وليس أزمة فائض في العرض ولحلها يرى كينز ضرورة تحريك الطلب من أجل تحريك العرض وبالتالي إستعادة عملية النمو لسيرورتها .
- ✓ يرى كينز بحتمية تدخل الدولة في توجيه النشاط اقتصادي من أجل الإقتراب من التشغيل التام، والذي لا يمكن أن يحدث تلقائيا، على عكس المدرسة الكلاسيكية. ويعتقد بذلك بأن البطالة ستبقى كمشكلة في الأجل الطويل، ما لم تلعب الحكومة دورها في الاقتصاد الوطني.

[25] - مرغيدو بشرى ، يعيشي حليمة ، مرجع سبق ذكره ،ص 49 .

➢ وكان **نموذج هارود _ دومار** من أهم النماذج عنده:

نموذج هارود_دومار : لقد ركز هذا النموذج على العلاقة بين الادخار و الاستثمار والناتج، مع الحفاظ على مستوى توازن الاستخدام الكامل ، والإنتاج هنا يتحدد بكمية رأس المال المستثمر في الوحدة الإنتاجية بينما الميل الحدي للادخار يحدد معدل النمو.

II. عموميات حول الصادرات .

تلعب الصادرات دورا كبيرا في جلب الثروة و اعتبرت من القضايا الاساسية التي اعطتها الدول أهمية كبيرة ، حيث برزت العديد من المدارس منها الكلاسيكية التي قدمت اسهامات للسعي وراء تطوير نشاط التصدير في العالم خاصة وان هدا الاخير له اهداف مختلفة في سياسات الدول الراغبة في تحقيق التنمية الاقتصادية .

II. 1 عموميات حول التجارة الخارجية والصادرات :

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الركائز الأساسية لاقتصاد أي دولة، حيث تتفاعل مع مختلف القطاعات الأخرى لاقتصاد البلد ، كما تتفاعل مع اقتصاديات الدول المتعامل معها بواسطة عمليات الاستيراد والتصدير، ونظرا لأهميتها سنتطرق لتقديم المفاهيم الخاصة بالتجارة الخارجية ، و ذكر أهميتها .

II. 1 .1 ماهية التجارة الخارجية : لقد تعددت الصيغ المختلفة للتجارة الخارجية بناءا على الهدف من دراستها ويمكن تعريفها على النحو التالي :

على أنها تمثل " أهم صور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع والخدمات بين الدول في شكل صادرات وواردات ".

كما عرفت التجارة الخارجية بأنها " الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة والمعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاث المتمثلة في انتقال السلع والأفراد ورؤوس الأموال ، والتي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة "[26].

من خلال التعريفين يمكن إعطاء تعريف شامل للتجارة الخارجية [27]:

---

[26] – محمد خالد ،**أساسيات الاقتصاد الدولي** ،شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014 ، ص 217 .

[27] – شادي عبد الحليم توفيق غانم , وأخرون ، **أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي المصري 2019/1990** ، المركز الديموغرافي العربي للدراسات الاستراتيجية ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/02/17 م ، رابط الموقع https://democraticac.de/?p=84333#_ftn18 .

أن التجارة الخارجية تتمثل في عنصرين هما الصادرات والواردات سواء المنظور منها او غير المنظور ، وعرفها عديد من الباحثين بأنها اي معاملات تجارية تقوم بها الدولة مع نظيراتها من الدول الاخرى من انتقال اي شيئ مادي ذات منفعة لكلتا الدولتين بهدف اشباع اكبر قدر من الحاجات الممكنة.

وتثمتل أهميتها فيما يلي [28] :

- تساعد على ربط مختلف الدول ببعضها البعض، ممّا يؤدّي إلى توثيق العلاقات بين مختلف بلدان الكرة الأرضية ؛
- تعمل على نقل التطوّر التقني الحاصل في دولة إلى دولة أخرى مقابل أجور معيّنة في بعض الأحيان ؛
- تحقيق التوازنات السوقية المحلية ؛
- ارتفاع الدخل الوطني ، في حال ارتفاع نسبة الصادرات وتقليل نسبة الواردات؛
- انتشار وشيوع مفهوم العولمة ، فقد أصبح العالم قريةً صغيرة ، وربّما أسهمت التجارة الإلكترونية في هذا المجال بشكل واضح وملحوظ ، ففي بعض الأحيان يكون شراء سلعة ما من دولة معينة أسهل وأوفر من شرائها من الحيّ الذي يعيش فيه الفرد ؛
- توفير العديد من المنتجات الاستهلاكية للمستهلك المحلي ، ممّا أدّى إلى إتاحة خيارات متعدّدة له، فصار قادراً على اختيار الأنسب لأنه لم يعد محصوراً بمنتجات محددة؛
- في بعض الأحيان يكون استيراد سلعة ما أوفر بمرّاتٍ من تصنيعه محلياً ، لهذا فقد أسهمت هذه التجارة في توفير السلع لبعض الدول بكلفةٍ أقل .

II. 1 . 2 مفهوم الصادرات :

يوجد عدة مفاهيم للصادرات نذكر منها مايلي :

التعريف الأول :

تعرف الصادرات على أنها عملية بيع المنتجات التي تم اينتاجها او تحويلها من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة ، و هو يعبر عن قدرة الدولة وشركاتها على تحقيق تدفقات خدماتية وسلعية و معلوماتية

[28] – محمد مروان ، **أهمية التجارة الخارجية** ، موقع الموضوع ، تم اطلاع عليه يوم 2023/02/20 ، رابط الموقع https://mawdoo3.com .

ومالية وبشرية إلى دول وأسواق دولية أخرى بغرض تحقيق أرباح؛ قيمة مضافة ؛ توسيع نمو ؛ توفير فرص عمل ؛ الحصول على تكنولوجيا جديدة والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى[29] .

التعريف الثاني :

هو تلك العمليات التي ترمي إلى تحويل السلع والخدمات بصفة نهائية من قبل الأعوان المقيمين في القطر الاقتصادي إلى أعوان غير مقيمين وهو الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في اقتحام الأسواق الأجنبية حيث أن معظم المؤسسات توسعها الأول للأسواق الأجنبية يكون بقيامها بدور المصدر[30].

التعريف الثالث :

الصادرات هي مبيعات البضائع في الخارج ، و بمفهوم الكينزي الصادرات تمثل حقنا في الدورة الاقتصادية وتغيراتها الايجابية تحقق زيادة في العمالة و الدخل[31].

ومنه نستنتج تعريف شامل للصادرات حيث يمكن القول بأن الصادرات هي " خدمات و سلع وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية منتقلة من الدول المنتجة لها ، وتمثل الصادرات حقنا داخل التدفق الدائري للدخل الوطني وتزيد من الدخل الفعلي والإنتاج ".

II. 2 أنواع الصادرات وأهميتها .

II. 2 . 1 انواع الصادرات .

يمكن تقسيم الصادرات إلى أربعة أنواع كما يلي[32]:

أ – **الصادرات المنظورة** : والتي تضم صادرات السلع المادية الملموسة التي تعبر الحدود الجمركية تحت نظر السلطات الجمركية ، مثل : القمح ، السيارات...الخ ، وتنتقل من المقيمين من دولة ما إلى المقيمين في الخارج ، ويمكن للسلطات الجمركية معاينتها وإحصائها .

---

[29] - رضوان محمود العمر ، **التسويق الدولي** ، دار وائل للنشر ، ،طبعة الاولى ،الأردن ، 2007 ص 133 .

[30] – فرحات غول ،**التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)**،دار الخلدونية ،الجزائر ،2008 ، ص 190 .

[31]– وصاف سعيدي، **تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات** ،جامعة ورقلة ،2002 ،مجلة الباحث ، ص 6 .

[32] - بلقلة ابرهيم، **آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الإقتصادي** ، دارسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ، 2009 ،ص 89 .

ب – الصادرات غير المنظورة : وتتمثل في صادرات الخدمات وتشمل : المواصلات والاتصالات السفر والسياحة والإقامة خارج الدولة ، إيرادات استثمارية ، ويلاحظ أن جمع البيانات عن صادرات الخدمات هو أمر أصعب كثيرا منه بالنسبة لصادرات السلع.

ج – الصادرات المؤقتة : وهي تلك البضائع أو الأموال التي يتم تصديرها إلى الخارج لمدة معينة من الزمن ثم يعاد استيرادها ومن جملتها :

- المنتوجات التي يراد تقديمها في المعارض والمؤتمرات، أو الصالونات الدولية ؛
- مواد وأجهزة أو آلات أشغال ضرورية للقيام بمهمات عمل في الخارج أو في إطار عقود مقاولة من الباطن
- إرسال أجهزة وآلات لإصلاحها في الخارج.

د – الصادرات النهائية : وهي تلك السلع والخدمات التي يتم تصديرها بصفة نهائية بحيث تنقطع علاقتها بالمصدر بمجرد وفائه بالتزاماته التعاقدية مع المستورد.

II. 2 . 2 أهمية الصادرات .

تعد الصادرات من أهم القطاعات الحيوية في أي اقتصاد و تتمثل أهمية الصادرات في تحقيق مايلي [33] :

- تعمل علي زيادة احتياطات الدول المصدرة من العملات الأجنبية؛
- توفير فرص عمل وارتفاع أجور الوظائف للعاملين في قطاع التصدير؛
- جذب الاستثمار المحلي و الاجنبي ؛
- تؤدي عملية التصدير الي ارتفاع المستوي التقني داخل البلد أو الشركة المصدرة؛
- تعزيز الابتكار والارتفاع بالمستوى التكنولوجي لمواكبة متطلبات الأسواق العالمية؛
- بالنسبة للدول المصدرة فأن عملية التصدير تساهم في زيادة الناتج المحلي؛
- في البلدان المصدرة تكون قادرة علي زيادة صادراتها ومن ثم القدرة علي تغطية معدل الواردات وبذلك حدوث فائض في الميزان التجاري والعكس صحيح بالنسبة للدول الغير مصدرة ؛
- انتعاش التجارة الخارجية يؤدي إلي دعم الوظائف والايرادات في قطاعات النقل(الموانئ والمطارات) ؛

[33] – سعدي فيصل ،**رؤية تحليلية حول الأهمية الاقتصادية التصديرية مع الإشارة لإمكانات تصدير متاحة للجزائر في مجال الطاقات المتجددة** ،مجلة البحوث والدراسات العلمية ،العدد1 ، المجلد 10، الجزائر ، 2016،ص23 .

- تساعد علي زيادة المبيعات للشركات المصدرة عن غيرها، وتستطيع الشركات أو الدول المصدرة مواجهة الأزمات الاقتصادية وذلك لأن الشركات المصدرة تحقق نموا أكبر في معدل الإيرادات عن طريق زيادة المبيعات من عملية التصدير، ويكون لديها في الموارد المالية إمكانيات اكبر لمواجهة الركود الاقتصادي في السوق المحلي .

II. 3 النظريات المفسرة للصادرات .

نتطرق فيه إلى أهم النظريات التي أسهمت في تطوير عملية التصدير بالبدء بالنظرية التجارية ثم الكلاسيكية وأخيرا النظرية الحديثة وذلك كما يلي [34]:

II. 3 . 1 الصادرات في الفكر التجاري (التجاريون) :

أكد التجاريون على أن الوسيلة الفعالة لتحقيق القدر الأكبر من المعادن النفيسة (الثروة) للأمة هي التجارة الخارجية ، كما دعوا إلى تسخير كل النشاطات الإقتصادية الأخرى لكي تكون في خدمة التجارة الخارجية ، ولم تقتصر مطالبهم بتدخل الدولة في التجارة وانما طالبوا بضرورة تدخلها المتكامل في الحياة الإقتصادية لضمان نجاح التجارة من أجل تحقيق هدف جمع الثروة للأمة، كما طالبو كذلك بتدخل الدولة من أجل تنظيم علاقتها التجارية مع الدول الأخرى بحيث تجلب التجارة أكبر قدر من المغانم لدولة وتحد من الأضرار أو الخسائر التي تنجم عن هذه التجارة.

وقد رأى التجاريون أن تحقيق قدر كبير من المعادن النفيسة يأتي من خلال الميزان التجاري الذي يكون في صالح الدولة، مما يحتم على الدولة أن تقلل من وارداتها من الدول الأخرى وأن تزيد من صادراتها إلى تلك الدول، وبذلك فقد تمثلت السياسة التجارية لديهم في إنعاش وتشجيع الصادرات وتقييد الواردات من الخارج.

وأعتبر التجاريون أن تحقيق وتكوين فائض مستمر في الصادرات هو المصدر الرئيسي لتعزيز القدرة الشرائية التي تستطيع الدولة من خلالها الحصول على إحتياجاتها من الخارج.

وقد تمثلت سياسة تشجيع الصادرات لديهم من خلال :

[34] – لعرابة عبد الوهاب ، **مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية**، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002 – 2017 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2018-2019 ، ص ص 29 – 30 .

- تشجيع الصادرات من السلع الصناعية بكافة الوسائل؛
- العمل بشكل مستمر على توسيع و إيجاد وإكتساب الأسواق الخارجية الجديدة وخاصة في البلدان المكتشفة حديثا؛
- تقديم الدعم والمعونة المالية لبعض الصناعات التصديرية لمواجهة المنافسة الخارجية؛
- رد بعض الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند إستيراد المواد الخام لها من الخارج؛
- تخفيض نفقات إنتاج السلع التي تصدر إلى الخارج من خلال سياسة الأجور المنخفضة؛
- إنشاء المستودعات الكبيرة للسلع الجاهزة التصدير؛
- إنشاء المناطق الحرة والموانئ التي من شأنها مساعدة الصادرات على التطور.

II. 3 . 2 الصادارت في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي : منذ مطلع القرن الثامن عشر بدأت تترا جع أفكار التجاريين ، وبدأت أفكار الكلاسيك في البروز والتي نادت بالحرية الإقتصادية الكاملة في مجال التجارة الخارجية ، وقامت بعرض فكرة الحرية الإقتصادية التي تعتمد على فكرة التوازن الإقتصادي التلقائي ، وأصبحت هناك مفاهيم جديدة ترى عدم تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية وهذا ما يخالف مطالبة الفكر التجاري بضرورة تدخل الدولة في الإقتصاد[35] .

ولقد أشار الكلاسيكيون إلى عدم تعارض التجارة الخارجية على أساس الميزة النسبية مع النمو الإقتصادي ، أما الصادرات فأولاها هؤلاء إهتماما كبيرا في كتاباتهم ، بحيث وضحوا الدور الذي تلعبه في توسيع القاعدة الإنتاجية ،وكذا الفوائد التي تنشأ عنها من خلال تمكين الصناعات التصديرية من الإنتاج لسوق أوسع ، وبالتالي الإستفادة من وفرات الحجم الكبير وتحقيق تزايد في الغلة، إضافة إلى دور هذه الصادرات في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المحلية ودورها في عملية تراكم رأس المال من خلال التشجيع على التوسع في النشاط التصنيعي عموما.

II . 3 . 3 الصادرات في الفكر الكينزي : عندما جاء العالم الإقتصادي "كينز" برز الإهتمام البالغ في تحليل أهمية دور الصادرات كأحد مكونات الدخل الوطني حيث تساهم الصادرات من خلال عمل المضاعف بزيادة الدخل بصورة أكبر من قيمتها المباشرة وتقوم الفكرة الأساسية في نظرية المضاعف على أساس أنه عند حدوث زيادة مبدئية في التصدير ، فإن الزيادة الكمية في الدخل الوطني تكون أكبر بسبب الزيادات المضاعفة ، وهكذا

[35] - لعرابة عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 31 .

تؤدي الزيادة المبدئية في الإنفاق إلى زيادة مضاعفة في الدخل الوطني ، ويتم تعريف المضاعف بأنه النسبة بين الزيادة في الدخل والزيادة المبدئية في الصادرات التي أحدثت هذه الزيادة الكمية.

II. 3 . 4 الصادرات في الفكر الإقتصادي الحديث: ظهر عدد من الإقتصاديين الذين يحملون وجهة نظر مغايرة لمن سبقوهم من الاقتصاديين إزاء دور الصادرات في عملية التنمية الإقتصادية منهم " Myrdal, Singer, Nurkse, Porter ,Marx " حيث أشار "Marx" إلى إستحالة قيام التجارة الخارجية بدور فعال في الإنماء الإقتصادي للدول النامية في ظل السيطرة الكبيرة للدول الرأسمالية على العلاقات الإقتصادية الدولية، وما تمارسه هذه الدول من إستغلال ونهب لثروات الدول الفقيرة (الضعيفة) ، بالإضافة إلى المنافسة الكبيرة بين هذه الدول المسيطرة على الأسواق ومناطق النفوذ في العالم وتحكمها في رأس المال العالمي ، ويرى أن أي تقدم يحدث في قطاع الصادرات في الدول النامية غالبا ما يرجع أثره إلى الدول الصناعية المستوردة للمواد الأولية، إضافة إلى عوائد إستثماراتها التي إقتصرت على قطاعات معينة كإنتاج المواد الأولية وتصديرها[36] .

II. 4 علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي .

تعد نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي أقدمت عليها المدرسة الكلاسيكية ودعمها الكلاسيكيون الجدد احد أولى النظريات التي تفترض وجود علاقة قوية بين حجم الصادرات والنمو الاقتصادي ، حيث تشير أن الزيادة أو التوسع في الصادرات تعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع الصادرات ، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية في قطاع الصادرات ، وبالتالي إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات صادرات تتمتع بكفاءة انتاجية عالية ، وعليه يصبح دور الصادرات بمثابة آلة النمو التي تدفع و تحرك عجلة النمو في كافة القطاعات الاقتصادية .

III. عموميات حول الواردات

تكتسي الواردات أهمية بالغة في تسيير النشاط الاقتصادي ودورا هاما في التنمية الاقتصادية ، من حيث كونها أداة هامة لتموين العملية الإنتاجية بالمواد الأولية وتجهيزات الإنتاج ، بالإضافة لكونها وسيلة لتصريف الإنتاج الموجه للتصدير.

[36] - لعرابة عبد الوهاب ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

III. 1 مفهوم الواردات .

تعددت التعريفات حول الواردات حيث نذكر منها مايلي[37] :

التعريف الأول:

الواردات هي إجمالي السلع والخدمات التي تجلب إلى الدولة من الخارج .

التعريف الثاني:

تمثل الواردات السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي والمستهلكة داخل الوطن وزيادة الواردات قد تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية .

التعريف الثالث:

الواردات هي جزء من الاستهلاك المحلي لدولة أو استثمارات منتجين أجانب ثم شراءها منهم .

و منه نستنتج أن الواردات تمثل جميع السلع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي التي يتم استيرادها بغية استهلاكها أو استخدامها داخل الاقتصاد الوطني، و تؤدي زيادة الواردات إلى تقليل الطلب على السلع والخدمات المحلية .

III. 2 انواع الواردات وأهميتها .

III. 2 . 1 أنواع الواردات .

يختلف أنواع الإستيراد بإختلاف البلد المستورد وإحتياجات أفراده من السلع والخدمات إذ سنذكر أهم أنواعها وهي[38] :

1) – الإستيراد للحكومة : يكون إستيراد السلع اللازمة لمزاولة نشاط الوزارات والمصانع الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية في حدود الحصة النقدية المحددة لكل منها وفقا لأحكام القوانين واللوائح التي تنظم مشترياتها من الخارج.

2) – الإستيراد للاستخدام الخاص: وهو الإستيراد لغير التجار لإستخدامها على نحو تتحقق به منفعة لنشاط المستورد.

---

[37] _ آمال حاجي ،**أثر الواردات على النمو االقتصادي في الجزائر دراسة قياسية(1979– 2013)** ،كلية العلوم االقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، اقتصاد قياسي ، جامعة أم البواقي، الجزائر ،2015 ، ص 8 .

[38] – عبد الحميد الشواربي، **موسوعة الشركات التجارية**، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 ،ص 1500 .

3) – الإستيراد للإنتاج: هو كل ما تستورده المشروعات الإنتاجية لبيعه بعد تغير حالته ويمثل ذلك الخامات والمواد الأولية والسلع الوسطية وغيرها من الأجزاء التي تكون المنتج النهائي وبصفة خاصة تمثل لوازم الإنتاج.

4) – الإستيراد للتجار: كل ما يستورد للبيع بحالته عند الإستيراد وبعد تعبئته أو تغليفه دون إجراء أي عملية تحويلية او تكميلية عليه.

5) – الإستيراد برسم المعرض : يتم الإستيراد من المعارض والأسواق المرخص بإقامتها طبقا للموافقات التي تصدرها لجنة الشؤون التجارية، للمعارض والأسواق الدولية .

6) – الإستيراد للاستعمال الشخصي: هو كل ما يرد إلى شخص طبيعي بهدف تحقيق منفعة له أو لعائلته من حيث نوعيتها وكميتها، مع استعمال الشخصي أو العائلي خلال الفترة المناسبة لطبيعة السلع .

7) – إستيراد الواردات بدون قيمة: تفرج الجمارك مباشرة على السلع الواردة هبات ومساعدات، بدون قيمة إلى الجمعيات الخيرية والمساجد ويشترط لذلك موافقة الجهات الإدارية المختصة والجهات المشرفة على النشاط على أن تكون المواد المستوردة مما يستخدم في نشاط هذه الجهات .

III. 2 . 2 أهمية الواردات .

إن للواردات أهمية بالغة لا يمكن الاستغناء عنها أو المرور بها دون ذكرها ،نظرا للدور الكبير و المهم الذي تحققه للدول إذ لا يمكن لأي دولة اليوم أن تعيش في تعزل عن العالم ،حيث تتمثل أهميتها فيما يلي [39]:

- في التجارة الدولية الإستيراد يمكن كل دولة من أن تستفيد من مزايا الدول الأخرى، فما تتمتع به دولة ما تضعه التجارة الدولية تحت تصرف الدول جميعا ؛
- تعطي التجارة الخارجية الفرصة لكل دولة في الحصول على بعض السلع والخدمات التي لا تتوفر لديها الوسائل إنتاجها ، وإما لعدم توفر الظروف الطبيعية والمناخية الملائمة ؛
- تحتاج بعض الدول للإستيراد مختلف المواد لعدم توفر الإمكانيات المادية والبشرية التي تسمح لها بإنتاجها محليا وحتى في حالة توفر تلك الإمكانيات، فإنها قد تنتجها بتكاليف أكبر مما لو قامت بإستيرادها من الخارج فضلا عن منحها الفرصة في الحصول على تقنيات متقدمة وحديثة وتبادل الخبرة والمعرفة؛
- تتلخص مشكلة البحث في الواردات بعدم التنوع السلعي في إقتصاديات الدول النامية، في حين يتميز الطلب بالتنوع الشديد مما يتطلب الحاجة للمزيد من الإستيراد السلع الصناعية خاصة للنهوض بالاقتصاد الوطني، والتوجه نحو الصادرات المصنعة ؛

[39] - كامل بكري، رمضان محمد مقلد، واخرون، **مبادى الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الأردن 2002 ، ص39 .

- تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل، ويعتمد هذا التأثير على هيكل الواردات حيث تؤثر الواردات من السلع الأولية والوسطية في الإنتاج وبالتالي فإن الحد من الواردات يترتب عليه إنخفاض في الإنتاج والتشغيل نتيجة لما سبق ، إذ لا يمكن الجزم بأن الواردات تعد السبب الرئيسي وراء إرتفاع البطالة وإنخفاض التشغيل حيث أن ذلك يختلف بإختلاف الدول و نسبة التطور في جانب التجارة الدولية بها ،فقد يكون نسبة التطور و التقدم و كذلك قوة اليد العاملة من جانب المهارة بالرغم من قلة عدد العمال سببا في التقدم وهذا راجع للكفاءة والمهارة التي تغلب و جود عدد كبير للعمال لكن بدون مهارات و تعد الواردات أحد العوامل المؤثرة في التشغيل و زيادته خاصة عندما تكون السلع المستوردة من نوع السلع الإستثمارية و ليست إستهلاكية.

III. 3 العوامل المؤثرة على الواردات:

العوامل التي يكون لها تأثير على الواردات عديدة ومختلفة لهذا سنذكر بعضا منها وهي كما يلي [40]:

1)– طبيعة السلعة : تتأثر عملية الإستيراد بأنواع البضائع التي تتعامل بها وطبيعتها فيما إذا كانت سلعا إستهلاكية أو سلعا صناعية .

2)– طبيعة السوق الخارجية : تواجه مشروعات الإستيراد في السوق العديد من الصعوبات أهمها الجمارك ،اللغة، طريقة السداد....إلى غير ذلك.

3)– نقل البضاعة : من المشاكل الرئيسية التي تواجه مشروعات الإستيراد هي نقل البضاعة المستوردة ما وراء البحر وعادة ما يصاحب هذه العملية مخاطر كبيرة تعيق تنفيذ أعمال الإستيراد وبصورة عامة نستطيع القول انه كلما زادت المسافة بين طرفي التبادل زاد الإختلاف وزادت المخاطر.

4)– التحديد الكمي للواردات : تلجأ العديد من الدول في الوقت الحاضر إلى إتخاذ إجراءات تتضمن منع إستيراد السلع بعضها أو كلها بصفة مؤقتة أو بصورة مستمرة ، تبعا للحالة والظروف المعينة والهدف المراد بلوغه من عملية المنع ويمكن أن تتمثل بعض الأهداف ومن بينها الأسباب الاقتصادية ، تعمد الدولة إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لفرض تحديد كمي على الواردات لمراعاة عدم منافسة هذه الواردات لما يتم إنتاجه محليا.

ولذلك ومن أجل توفير السوق الداخلية للمنتوجات المحلية بالشكل الذي يجعل النشاطات المنتجة لها قادرة على الإستمرار في نشاطها والتوسع فيها، ويمكن أن يتم مثل هذا التحديد الكمي تدريجيا مع تنامي قدرة الإنتاج المحلي على تلبية الحاجة إلى السلع إعتمادا على إنتاج السلعة محليا إلى (50 %) من الحاجة إليها.

[40] – جاسم محمد، **التجارة الدولية**، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2001 ،ص 191

III. 4 علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي .

تبرز علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في[41] :

تأثر الواردات على النمو الاقتصادي من خلال توفير السلع الرأسمالية والموارد الوسيطة الضرورية لتنفيذ برامج الإستثمار المقررة في خطط التنمية ، وبدوره يقود النمو الاقتصادي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية كنتيجة لزيادة متوسط دخل الفرد.

وعلى الجانب الآخر تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد ، الأمر الذي يؤثر على إحتياطات الدولة من العملات الأجنبية ، لذلك لابد من خطة شاملة قادرة على الموازنة بين المنافع والتكاليف للواردات ، لجعل الواردات تخدم الأهداف التنموية أكثر من أن تكون عبئا على الاقتصاد خاصة في الدول التي ترتفع بها نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي ، وتمتاز بضعف قطاع الإنتاج والذي يقود إلى إنخفاض الصادرات الضرورية لتمويل الواردات.

[41] – آمال حاجي ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 35 .

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل قمنا بدارسة موضوع النمو الاقتصادي حيث تعرفنا على مفهومه ، من خلال إعطاء بعض المفاهيم التي تدور جلها في أن النمو الاقتصادي يقتصر على التغيرات التي تصيب الناتج الوطني ، فهو اذا يعني الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي ؛ أما التنمية فهي اشمل من النمو الاقتصادي فهي ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كعنصر هام وأساسي ومكون رئيسي من مكوناتها ،وركزنا كذلك على محددات النمو الاقتصادي ومقاييسه وأنواعه و النظريات المفسرة له .وتطرقنا كذلك إلى دراسة كل من الصادرات و الواردات وعلاقتهم بالنمو الاقتصادي .

بحيث الواردات تعمل على توفير السلع والمواد الوسيطية الضرورية في تنفيذ عمليات الاستثمار من جهة ، ومن جهة أخرى تعتبر الواردات تسرب وعبء على الاقتصاد ، الأمر الذي يؤثر على إحتياطات الدولة من العملات الأجنبية ، اما الصادرات فهي تعمل على توسيع الاسواق وتنويعها.

الفصل الثاني

تمهيد الفصل :

حظيت العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي باهتمام كبير من الباحثين ، وقد أكدت بعض الدراسات إلى وجود علاقة بينهم سواء كانت طردية أو عكسية في حين أن النتائج التي توصلت إليها دراسات أخرى كانت غير حاسمة ، وعليه سوف نعرض في هذا الفصل مختلف الدراسات السابقة الخاصة بهذا الموضوع لأنها بمثابة الرصيد المعرفي فهي تعطي أفكار تدعم الدراسة كما تعتبر منطلقا هاما ورئيسيا لأي دراسة سواء كانت نظرية أو تطبيقية ، إذ لا يمكن الانطلاق من العدم ولابد من توفر دراسات سابقة التي تتناول المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة الحالية وذلك من اجل التعرف على الأدوات المستخدمة وما توصلوا إليه من نتائج ومقارنتها من اجل زيادة الدقة في النتائج التي ستتوصل إليها الدراسة الحالية .

I. دراسات وطنية .

- **دراسة طوير أمال ،علاوي صفية (2020) [42]، بعنوان دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990–2018) ،**

حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، وقد قسمت هذه الدراسة إلى جانبين ، جانب نظري تضمن بعض الأساسيات النظرية لكل من الصادرات والنمو الاقتصادي ، أما الجانب التطبيقي فتم من خلاله دراسة تأثير كل من الصادرات على النمو الاقتصادي .

– استعمل الباحث في هده الدراسة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL ، حيث توصل الباحث الى النتائج التالية :

– وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر.

– الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا وذلك على المدى الطويل أي انه كلما ارتفعت الصادرات زاد معدل النمو الاقتصادي في الجزائر، لذا وجب وضع إستراتيجية فعالة من أجل تنويع الصادرات وذلك بتشجيع الصادرات الزراعية والصناعية وعدم الاعتماد على المحروقات بغية رفع النمو الاقتصادي .

- **دراسة بوداب سهام ، بن جدو سامي (2021) [43]، تحت عنوان اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980 – 2018) ،** تهدف هذه الدراسة إلى قياس مدى تأثير الواردات بتصنيفاتها الثلاثة (الاستهلاكية ، الوسيطية والرأسمالية) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980- 2018 ، و قد قسمت هذه الدراسة الى جانبين ، الجانب النظري يتضمن الدراسة النظرية لعلاقة الواردات بالنمو الاقتصادي اما الجانب التطبيقي فتم من خلاله دراسة قياسية لأثر الواردات بتصنيفاتها ثلاثة على النمو

[42] – طوير أمال،علاوي صفية ،**دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر ،(1990–2019)**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 3 ، العدد 6 ،2020 ، ص ص 37 54 .

[43] – بوداب سهام ، بن جدو سامي ،**اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة (1980–2018)** ، مجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 10 ، العدد1 ،2021 ، ص ص 71 82 .

الاقتصادي في الجزائر، باستخدام تحليل التكامل المشترك وأشعة تصحيح الخطأ(VECM) تم تقدير هذه العلاقة التوازنية في أجل الطويل حيث نتائج التقدير كشفت عن :

- وجود علاقة تكامل مشترك بين تصنيفات الواردات والنمو الاقتصادي ممثلا بالناتج الداخلي الخام.

- أنّ علاقة الواردات بالنمو الاقتصادي في الجزائر جاءت مخالفة تماما للمنطق الاقتصادي ، باستثناء الواردات الرأسمالية ، بالإضافة إلى أنّ تأثير الواردات الرأسمالية على النمو الاقتصادي ممثلا بالناتج كان ضعيفا على طول الفترة المدروسة .

- **دراسة علي خليد ، محمد مدياني (2015) [44] ، بعنوان نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970-2012)** ، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل والسياسات التي تؤثر في حجم الواردات الجزائرية وكل من تركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي ، إذ انقسمت هذه الدراسة إلى جانبين ، جانب نظري يتضمن بعض النظريات الأساسية لكل من دالة الطلب والواردات أما بالنسبة للجانب التطبيقي تم دراسة قياسية لدالة الطلب على الواردات في الجزائر ، وذلك باستخدام اختبار ديكي- فولر، و بالتالي وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات و العوامل التي تؤثر فيها ، و لتقدير اثار هذه العوامل (المحددات) تم استخدام نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد ، وقد بينت النتائج معنوية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية واحتياطي الصرف الأجنبي ونسبة الصادرات والواردات.

- و أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر دخل في الاقتصاد الوطني من خلال استغلال كافة الموارد الاقتصادية المتاحة ، وذلك من أجل تخفيف الاعتماد على الجباية البترولية والتي تشكل مصدرا رئيسياً لتمويل الواردات. وفي إطار إتباع سياسة تجارية تهدف وتترجم مسار التنمية في الأجلين القصير والطويل لابد من الأخذ في الاعتبار أثر متغير الدخل على الواردات نظراً لأهميته في الأجلين ، حيث من ناحية نجد أن جزء كبير منه ينفق على الواردات على حساب الانتاج المحلي ، ومن ناحية في حالة انخفاض حصيلة الصادرات النفطية التي تعتمد عليها بشكل كبير قد تكون له أثار سلبية على ميزان المدفوعات .

[44] - علي خليدو ، محمد مدياني ، **نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر ،(1970-2012)**، مجلة الحقيقة ، المجلد 13 ، العدد 1، 2014 ، ص ص387 420 .

- **دراسة صالح اويابة (2019) [45]، تحت عنوان الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2018)** ، والهدف من هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي حيث انقسمت هذه الدراسة إلى جانبين ، جانب نظري تطرق فيه إلى دراسة مختلف المفاهيم والنظريات للمتغيرات الثلاثة ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم من خلاله معالجة العلاقة بين الصادرات والواردات من السلع والخدمات والنمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة (1980-2018)، إذ تم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ،بهدف استخراج علاقة طويلة وقصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والصادرات والواردات .

- وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الصادرات والواردات من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية ؛ في حين توجد علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون الصادرات .

- **دراسة خدير أسامة ، بن عامر يحي عماد الدين (2021)[46] ، تحت عنوان الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)**، والهدف من هذه الدراسة هو إيجاد العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي ، موضحا في الجانب التطبيقي دراسة اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي باستخدام اختبار التكامل المشترك و اختبار السببية وتقدير النموذج تصحيح الاخطاء التي تدرس متغيرين مستقلين وهما الصادرات (EX) والواردات (EM)ومتغير واحد تابع هو الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، حيث توصلت الدراسة بعد إجراء اختبار جوهانسن:

- بوجود علاقة واحدة للتكامل المشترك وبعد تقدير نموذج تصحيح الأخطاء توصلنا إلى عدم وجود علاقة توازنية في المدى القصير ووجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات وجاءت نتائج اختبار السببية بوجود علاقة

[45] - صالح اويابة ، **الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، (1980-2018)**، ملتقى دولي ، الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعية للدول النامية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية ، الجزائر 2019 ’، ص ص 450 458 .

[46] - خدير اسامة ، بن عامر يحي عماد ، **الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، (1970-2015)** ، مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 12 ، العدد 2 ،2018 ، ص ص341 354 .

سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والواردات ، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والناتج المحلي الإجمالي ، ووجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

II. دراسات عربية .

- **دراسة مجدي الشوربجي (2009)** [47]**، بعنوان اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة الممتدة (1982–2005)** ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مشكلة البطالة ، موضحا الإطار النظري الذي تم فيه دراسة الكثافة العمالة للنمو الاقتصادي وإعطاء معلومات عن أسباب اختلاف معدل النمو في بعض المناطق داخل الدولة ودراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي والعمالة ،أما في الجانب التطبيقي فتم فيه قياس اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري مستخدما نموذج الانحدار الذاتي لتقدير مرونات الأجلين القصير والطويل .

– وتتلخص أهم نتائج الدراسة في وجود اثر موجب معنوي ضعيف للنمو الاقتصاد على العمالة في الأجلين الطويل والقصير ، ووجود اثر موجب ومعنوي لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة في الآجل الطويل.

- **دراسة عماد حسنين الصعيدي ، بديعة فهد العتيبي (2015)** [48] **، بعنوان دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1986–2012)** ، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى فعالية كل من السياسات النقدية والمالية في التأثير على النمو الاقتصادي للمملكة العربية السعودية ،موضحا الإطار النظري الذي ركز على دراسة محددين أساسيين هما السياسة المالية من خلال اثر الإنفاق الحكومي ، والسياسة النقدية من خلال دراسة اثر تغير عرض النقود وسعر الفائدة ودورهما في التأثير على عجلة النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد

[47] – مجدي الشوربجي ، **اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري ، (1982–2005)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 5، 2009 ، ص ص141 174 .

[48] – عماد حسنين الصعيدي ، بديعة فهد العتيبي ، **دور السياسات المالية والنقدية في دفع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية** ، (1986-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد 6 ،2012 ، ص ص27 52 .

تم دراسة العلاقة الموجودة بين السياسة المالية والنقدية والمتغير التابع للنمو الاقتصادي باستخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة تطور معدل نمو بعض المحددات المهمة لكلا السياستين في الآجل الطويل وبمستوى عال وهذا يعني أن هاتين السياستين يساهمان في التأثير على النمو الاقتصادي.

- **دراسة بابا قصي (2022) [49]، بعنوان تأثير الصادرات البترولية والصادرات من الذهب على كل من الحساب الجاري وسعر الصرف في السودان للفترة (2004-2020)**، حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير التغيرات في الصادرات البترولية والذهب في كل من الحساب الجاري من ميزان المدفوعات والموازنة الحكومية في السودان وسعر الصرف ، موضحا الإطار النظري الذي تم فيه التعريف بالصادرات البترولية والذهب والحساب الجاري من ميزان المدفوعات ودراسة العلاقة بينهما نظريا ، أما بالنسبة التطبيقي فتم دراسة العلاقة بين متغير الصادرات البترولية ومتغير الصادرات من الذهب على الحساب الجاري بميزان المدفوعات عن طريق استخدام المنهج القياسي بتحليل الانحدار الخطي لاختبار العلاقة بين المتغيرات .

- وتمثلت النتائج في عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الصادرات من الذهب على سعر الصرف وعلى العجز في الحساب الجاري مما يؤكد بان هذه العلاقة غير مطابقة للنظرية الاقتصادية .

- **دراسة بدرس. حمدان (2016)[50]، بعنوان تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في البلدان العربية** ، هدفت هذه الدراسة الى التركيز على أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في البلدان العربية للفترة الممتدة من (1995 إلى 2013). استخدمت الدراسة منهج بيانات الفريق في 17 دولة : (الأردن ، الإمارات العربية المتحدة ، البحرين ، تونس ، الجزائر ، المملكة العربية السعودية ، السودان ، عمان ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر، جيبوتي ، موريتانيا ، المغرب ، اليمن وفلسطين). مستخدمتا منهج بيانات اللوحة.

---

[49] – بابا قصي ، **تأثير الصادرات البترولية والصادرات من الذهب على كل من الحساب الجاري وسعر الصرف في السودان** ، (**2004-2020**)، مجلة التحولات الاقتصادية ، العدد2 ،2022 ، ص ص107 135 .

[50] – بدر سعد حمدان ، **تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الدول العربية** ، نهج بيانات الفريق ، مجلة الببليوغرافيا الاقتصادية ، المجلد 3 ، عدد 1 ، مارس 2016 ، ص 100 .

– و خلصت الدراسة الى نتيجة مفادها أن الصادرات والواردات له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية خلال الفترة من 1995 إلى 2013. أوصت الدراسة بأنه مؤشر مهم لقياس كفاءة وفعالية عنصر العمل في تحقيق مستوى معين من الناتج في عملية الإنتاج. هناك حاجة إلى زيادة واردات التكنولوجيا لزيادة إنتاجية العمالة التي يمكن أن تعزز النمو الاقتصادي بشكل مباشر، وبالتالي تحسين مستويات المعيشة في البلدان العربية.

- **دراسة أبو مدللة سمير (2019) [51] ، بعنوان اثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين خلال الفترة (1994–2017)**، وكان الهدف من هذه الدراسة هو قياس اثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين موضحا في الايطار النظري مفاهيم حول الصادرات و انواعها و اهميتها و و تعريف التنمية الاقتصادية و دراسة العلاقة بينهما ، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فتم من خلاله تقدير العلاقة بين الصادرات والتنمية الاقتصادية في فلسطين بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة .

– إذ توصلت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من الصادرات نحو التنمية الاقتصادية ، ووجود علاقة طردية ومعنوية بين الصادرات والتنمية الاقتصادية حيث بلغ معامل انحدار الصادرات (0.49)وهذا يعني زيادة الصادرات بنسبة 100%إلى زيادة التنمية الاقتصادية ب 49% .

III. دراسات الاجنبية :

- **دراسة Bakari, Sayef. (2016) [52] ،بعنوان Impact of Exports and Imports on Economic Growth in Canada: Empirical Analysis Based on Causality** ، تبحث هذه الورقة في العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في كندا. من أجل تحقيق هذا الغرض، تم اختبار البيانات السنوية للفترات بين عامي 1990 و 2015 باستخدام منهجية التكامل المشترك وفق طريقة Johansen ، لنموذج الانحدار التلقائي المتجه واختبارات Granger-Causality.

[51] – ابو مدللة سمير ، **اثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين ، (1994–2017)** ، مجلة الباحث ، العدد 19 ، ص ص89 104 .

[52] - Bakari, Sayef , **Impact of Exports and Imports on Economic Growth in Canada**: Empirical Analysis Based on Causality , University Library of Munich, Germany, MPRA Paper , Canada , 2016

– ووفقا لنتيجة التحليل، تقرر أنه لا توجد علاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في كندا. من ناحية أخرى، وجدنا أن هناك دليلًا قويًا على وجود سببية ثنائية الاتجاه من الواردات إلى النمو الاقتصادي ومن الصادرات إلى النمو الاقتصادي. وتوفر هذه النتائج دليلا على أن الصادرات والواردات تعتبر بالتالي مصدرا للنمو الاقتصادي في كندا.

- دراسة **Etahisoa (2020)[53]، بعنوان THE IMPACT OF IMPORT-EXPORT ON ECONOMIC GROWTH IN MADAGASCAR ،**

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على العلاقة السببية بين الاستيراد والتصدير والنمو الاقتصادي في مدغشقر من خلال تطبيق اختبار التكامل المشترك Johansen ، ونموذج السببية بتفنية VAR خلال الفترة 1975-2017. بناءً على النتائج، يمكن أن يؤدي الاستيراد والتصدير إلى نمو الاقتصادي في المدغشقر .

– ويشير اختبار التكامل المشترك إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات. وفقًا لنمط السببية بتقنية حكم الفيديو المساعد، فإن الاستيراد والتصدير لهما تأثير سببي قصير المدى أحادي الاتجاه على النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة. يجب على الحكومة مراجعة تخطيط السياسات التجارية وتعزيز التصدير بسبب الميزان التجاري السلبي للبلاد.

- دراسة **Ocampo, Liane Vina .G ; Gumban, Rosario . B Demetillo, Jessie Anne. T (2021)[54]، بعنوان Impact of Export and Import on 40years Economic Growth in the Philippines** ، يبحث هذا البحث في العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الفلبين. الدراسة جمعت مؤشرات الميزان التجاري والناتج الاقتصادي للفترة من 1978 إلى 2017. تم استخدام تطبيق تحليل الانحدار الذاتي المتجه في تحليل العلاقة المهمة بين المتغيرات .

– وخلصت النتيجة إلى أن هناك ارتباطًا كبيرًا بين الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد والتصدير. ومن ثم، لوحظ أن تقلبات الواردات والصادرات تسببت في تغير الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

[53] - Etahisoa, **THE IMPACT OF IMPORT-EXPORT ON ECONOMIC GROWTH IN MADAGASCAR**, JOURNAL OF SMART ECONOMIC GROWTH, volume 5, Number 3, Year 2020, pp 57,66

[54] - Ocampo, Liane Vina G, PhD; Gumban, Rosario B, PhD; Demetillo, Jessie Anne T, PhD , **Impact of Export and Import on 40 years Economic Growth in the Philippines,** Turkish Journal of Computer and Mathematics Education; Trabzon, Vol. 12, N° 3, Y 2021 ,pp5607-5613.

قد تؤدي الزيادة في معدل التضخم إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، لكن ارتفاع المعروض النقدي أدى إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي. و خلصت النتيجة أيضا إلى أن القيمة السابقة للواردات لها تأثير كبير على الناتج الاقتصادي المقاس من حيث الناتج المحلي الإجمالي. على جانب الاستيراد، أظهر اختبار السببية الأكثر غرابة وإحصاءات والد أن القيم السابقة للاستيراد بشكل مشترك يمكن أن تؤثر على الناتج المحلي الإجمالي. وتوفر هذه النتائج دليلا على أن الصادرات والواردات يمكن أن تؤثر على النمو الاقتصادي في الفلبين.

- دراسة **Sayef Bakari, Nissar Fakraoui, Sofien Tib (2021)[55] ، بعنوان**

INVESTISSEMENT INTÉRIEUR, EXPORTATION, IMPORTATION ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE AU BRÉSIL : UNE APPLICATION DU MODÈLE DE CORRECTION D'ERREUR VECTORIELLE، حيث هدفت هذه الدراسة إلى دراسة العلاقة بين الاستثمار المحلي والصادرات والواردات والنمو الاقتصادي للاقتصاد البرازيلي خلال الفترة 1970- 2017، باستخدام منهجية VECM ، على المدى القصير.

- أشارت نتائج التجريبية إلى أن الواردات والصادرات والاستثمار المحلي مسؤولة عن النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك ، يؤدي النمو الاقتصادي إلى الصادرات. الاستثمار المحلي مدفوع بالصادرات والواردات والنمو الاقتصادي. اما على المدى الطويل، أظهرت نتائج أن الاستثمار المحلي والصادرات لها تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي .كذلك ، تؤثر الواردات تأثيرا سلبيا على النمو الاقتصادي. وأظهرت النتائج تأثيرا إيجابيا للنمو الاقتصادي والواردات على الاستثمار المحلي. وأخيرا، لا يوجد أثر كبير للنمو الاقتصادي والصادرات والاستثمار المحلي على الواردات والنمو الاقتصادي والاستثمارات المحلية والواردات على الصادرات. نظرًا لأهمية هذه الجوانب لأداء الاقتصاد البرازيل .

[55] - Sayef Bakari, Nissar Fakraoui, Sofien Tiba, **INVESTISSEMENT INTÉRIEUR, EXPORTATION, IMPORTATION ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE AU BRÉSIL** : UNE APPLICATION DU MODÈLE DE CORRECTION D'ERREUR VECTORIELLE , JOURNAL DE LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE INTELLIGENTE (OCTOBRE 2021) , Vol. 6, num.1,
p. 31 – 48 .

- دراسة **Sayef Bakari , Mohamed Mabrouki (2017)** [56] ، **بعنوان IMPACT OF EXPORTS AND IMPORTS ON ECONOMIC GROWTH:NEW EVIDENCE FROM PANAMA** ، تبحث هذه الورقة في العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في بنما. من أجل تحقيق هذا الغرض، كانت البيانات السنوية للفترات بين 1980 و 2015 عبارة عن تحليل التكامل المشترك لـ Vector Auto Regression Model واختبارات Granger-Causality.

– ووفقا لنتيجة التحليل، تقرر أنه لا توجد علاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في بناما. من ناحية أخرى، وجدنا أن هناك دليلًا قويًا على وجود سببية ثنائية الاتجاه من الواردات إلى النمو الاقتصادي ومن الصادرات إلى النمو الاقتصادي. وتوفر هذه النتائج دليلا على أن الصادرات والواردات تعتبر بالتالي مصدر للنمو الاقتصادي في Panama.

[56] - Sayef Bakari, Mohamed Mabrouki , **IMPACT OF EXPORTS AND IMPORTS ON ECONOMIC GROWTH:NEW EVIDENCE FROM PANAMA** , JOURNAL OF SMART ECONOMIC GROWTH ,volume 2, Number 1, Year 2017, p p 67-79 .

الجدول رقم (04) :جدول الدراسات السابقة .

السنة	الدراسة	العينة و فترة الدراسة	عنوان الدراسة	هدف الدراسة	طريقة معالجة الموضوع	نتائج الدراسة
2009	مجدي الشوربجي	مصر (1982 - 2005)	أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري	قياس اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الأجلين القصير والطويل في الاقتصاد المصري .	نموذج الانحدار الذاتي .	- وجود أثر موجب معنوي ضعيف للنمو الاقتصادي على العمالة في الاجلين . - وجود اثر موجب ومعنوي لكل من تشجيع الصادرات والإحلال محل الواردات والاستثمارات الأجنبية المباشرة على حجم العمالة في الآجل الطويل .
2015	علي خليد ، محمد مدياني	الجزائر (1970- 2012)	نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر	التعرف على العوامل و السياسات التي تؤثر في حجم الواردات الجزائرية و كل من تركيبها السلعي و توزيعها الجغرافي	اختبار ديكي- فولر	- وجود علاقة توازنية في المدى البعيد بين الواردات و العوامل التي تؤثر فيها . - تأثر الواردات طردا على مستوى الدخل الفردي .
2016	Bakari .Sayef	Canada (1990 - 2015)	import of exports and imports on economic growth	العلاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في كندا	نموذج الانحدار التلقائي ومنهجية التكامل المشترك وفق طريقة جوهانسن	- لا توجد علاقة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في كندا
	بدرس حمدان	البلدان العربية (1995 -	اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي	التركيز على أثر الصادرات والواردات على	بيانات اللوحة	- إن الصادرات والواردات لها تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي في البلدان العربية.

		(2013		النمو الاقتصادي		
2019	صالح اويابة	الجزائر (1980- (2018	الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي	ايجاد العلاقة بين الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)	– وجود علاقة طردية قصيرة الأجل بين كل من الصادرات والواردات من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية ، في حين توجد علاقة طردية بين الواردات والنمو الاقتصادي في الأجل الطويل دون الصادرات .
2020	Etahisa	مدغشقر (1975 – (2017	THE IMPACT OF IMPORT-EXPORT ON ECONOMIC GROWTH IN MADAGASCAR	العلاقة السببية بين الاستيراد والتصدير والنمو الاقتصادي	اختبار التكامل المشترك Johansen ونموذج السببية بتفنية VAR	– يمكن أن يؤدي الاستيراد والتصدير إلى نمو الاقتصادي في المدغشقر. – عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات – الاستيراد والتصدير لهما تأثير سببي قصير المدى أحادي الاتجاه على النمو الاقتصادي.
	طوير امال ، علاوي صفية	الجزائر (1990- (2018	دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي	مدى تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي	نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL	– وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر – إن الصادرات تؤثر على النمو الاقتصادي تأثيرا طرديا على المدى الطويل.
2021	خدير أسامة ، بن عامر يحي عماد الدين	الجزائر (1970- (2015	الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي	ايجاد العلاقة بين الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي	نموذج تصحيح الخطأ	– عدم وجود علاقة توازنية في المدى القصير ووجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين المتغيرات . – وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الصادرات والواردات ، ووجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الواردات والناتج المحلي ،وعلاقة أحادية الاتجاه تمتد من الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي .

خاتمة الفصل :

من خلال مراجعة الدراسات السابقة التي تناولت موضوع اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي اتضح لنا انه توجد علاقة عكسية بين الواردات و النمو الاقتصادي في الأجل الطويل في حين توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، وكذا اتفاقها في استخدام منهج البحث حيث اعتمدت على منهج التحليل الإحصائي و المقارنة و المنهج الوصفي ، وما يميز الدراسات السابقة عن الدراسة الحالية هو أنها تبين مدى تأثير الصادرات والواردات على معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من (1990-2021) حيث هذه الفترة نراها مناسبة أكثر لدراسة اثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر .

الفصل الثالث

تمهيد الفصل:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تحليل البيانات والمعطيات الخاصة بالنمو الاقتصادي ، الصادرات و الواردات خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 ، وذلك لتوضيح أهم التغيرات التي طرأت عليه خلال هذه الفترة ، وأيضا سنحاول توضيح العلاقة التي تربط بينهم من خلال بناء نموذج قياسي يفسر تغيرات النمو الاقتصادي بدلالة المتغيرات المفسرة ، من أجل الكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالصادرات و الواردات ، و ذلك بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لكل متغير و استخدام نموذج التكامل المشترك باستخدام طريقة JOHANSEN.

I. دراسة وصفية تحليلية لتطور معدلات الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 – 2021) .

عرفت الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 – 2021 عدة تغيرات اقتصادية حيث خرجت من النظام الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال ثم دخلت بعد ذلك الى مرحلة انتقالية بالاتجاه النظام الرأسمالي حيث أن هذه التحولات مست العديد من التغيرات الاقتصادية ومن بينها النمو الاقتصادي ، الصادرات و الواردات .

I. 1 . دراسة وصفية تحليلية لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990 – 2021) .

سنحاول دراسة معدل النمو الاقتصادي وفقا للمعطيات المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات للفترة الممتدة من 1990 الى 2021 والذي استخلصنا منه المنحنى التالي :

الشكل رقم (1) : تطور معدل النمو الاقتصادي للفترة (1990 – 2021)

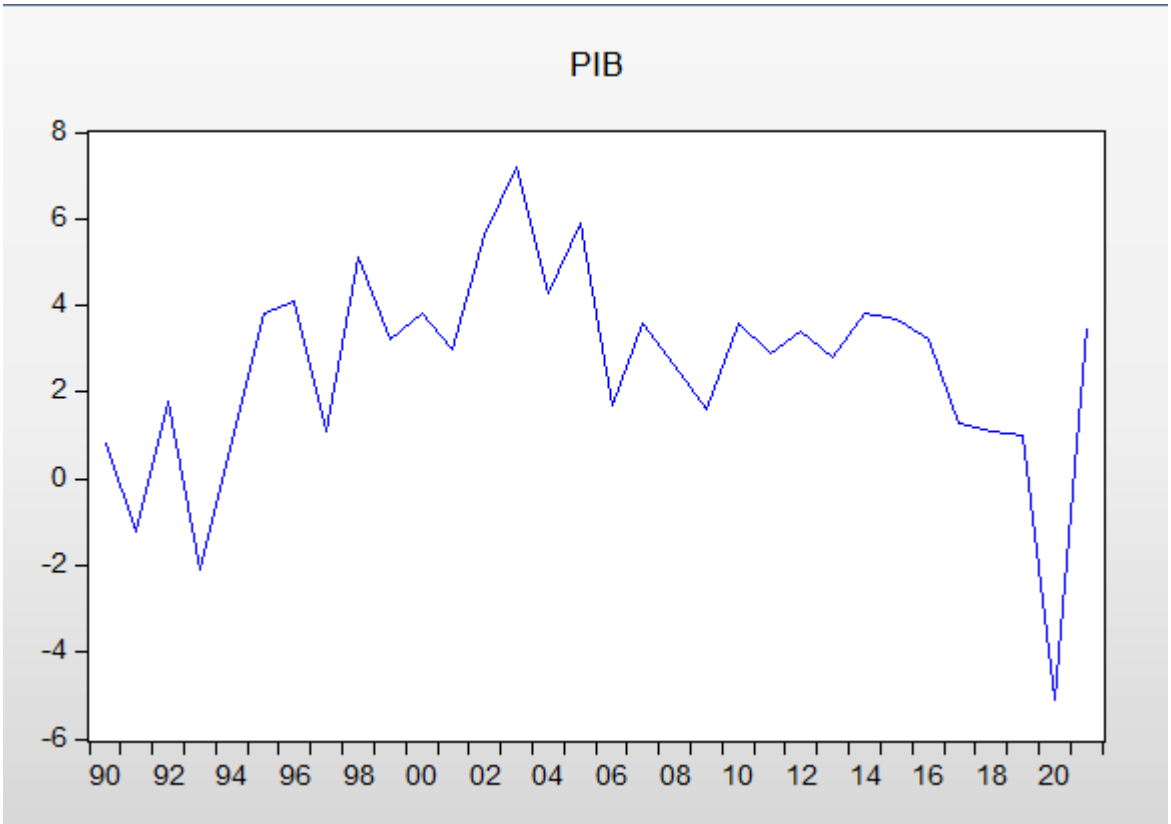

المصدر : من اعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9 بالاعتماد على معطيات ONS

والجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور النمو الاقتصادي :

الجدول رقم (05) :دراسة وصفية لتطور النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 – 2021.

	Mean	Median	Max	Min	Std Dev	SKewnes	Kurtosi	arqueBerra	Prob	Sum	Sum SpDev	Observations
PIB	2.56	3.10	7.20	- 5.10	2.37	- 1.03	5.08	11.55	0.00	82.00	175.53	32

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9 .

من خلال المنحنى البياني أعلاه ، نلاحظ أن معدل النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة شهد تذبذب واضح ، حيث في بداية العقد الأول ارتفعت أسعار النفط ، ورافق هذا الارتفاع حرب الخليج الثانية (غزو الكويت) ، بحيث سجلت معدلات نمو إيجابية في نطاق 0.8٪ ، لكن في العقد الثاني ، واكب الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية بسبب انخفاض أسعار النفط مرة أخرى ، بالإضافة إلى اشتداد الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلاد ، الأمر الذي كان له أثر سلبي على معدلات النمو الاقتصادي في الفترة (1993- 1994) ، وفي بداية الفترة الممتدة من 1995 بدأت معدلات النمو الاقتصادي تشهد تطورا وتحسنا ، سجلت معدلات موجبة حيث كان أعلى معدل له في عام 2003 بلغ 7.2٪ ، وأقل معدل نمو 1.7٪ في عام 2009 بسبب (أزمة الرهن العقاري). وقد تأثرت أسعار النفط بشكل واضح ، حيث انخفضت من 33137 دولارًا في يوليو 2008 إلى 39.74 دولارًا في يناير 2009. رافق هذا التراجع الحاد تراجع في معدلات النمو الاقتصاد الحقيقي والبقاء عند مستويات منخفضة ، والتي لا تزال إيجابية ، خاصة مع استمرار ارتفاع الطلب العالمي وظهور دول ناشئة مهمة في سوق النفط ، لاسيما الصين والهند.

الا غاية عام 2020 ،حيث سجل الاقتصاد الجزائري انكماشا حقيقيا حادا بنحو 5.1- ٪ بعد خمس سنوات متتالية من التباطؤ. ويرجع ذلك إلى تأثير وباء كوفيد – 19 ، حيث شهد الاقتصاد الجزائري تراجعا في مستويات إنتاج قطاع النفط ، وانعكس توقف النشاط الاقتصادي في أنشطة القطاع غير النفطي . وقد تأثّرت بشكل كبير القطاعات كثيفة العمالة مثل الخدمات والبناء مما أدى إلى فقدان العديد من الوظائف مؤقتًا أو بشكل

دائم. وفي الوقت نفسه ، تسبّب الانخفاض المؤقّت في أسعار النفط ، إلى جانب تراجع حجم الصادرات ،استمرت هذه المعدلات الى غاية النصف الثاني من عام 2020 حيث أظهر الاقتصاد الجزائري بوادر انتعاش .

I. 2 دراسة تحليلية لتطور الصادرات و الواردات في الجزائر للفترة(1990 – 2021):

يمثل المنحنى التالي تطور معدل الصادرات و الواردات الجزائرية خلال الفترة (1990 – 2021)

الشكل رقم (2) : تطور معدل الصادرات و الواردات في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2021)

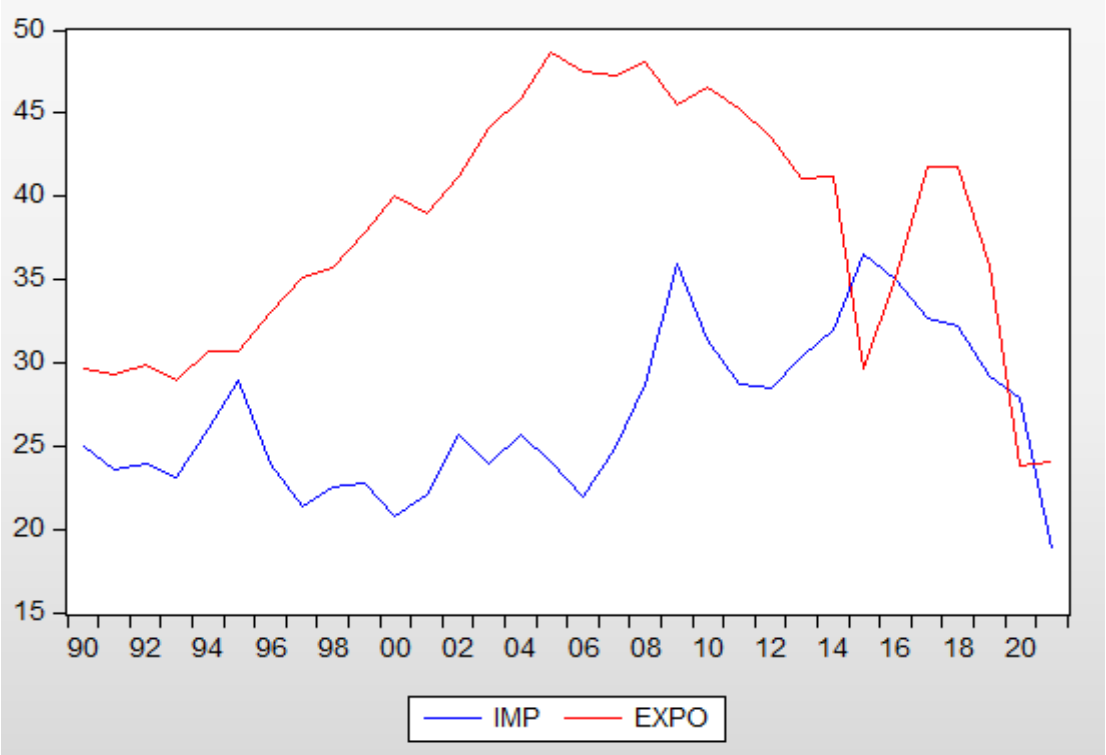

المصدر : من إعداد الطالبتين باستخدام برنامج Eviews9 و بالاعتماد على ONS

والجدول التالي يمثل دراسة وصفية لتطور معدل الصادرات و الواردات :

الجدول رقم (06) : دراسة وصفية لتطور معدلات الصادرات و الواردات في الجزائر:

	Mean	Median	Max	min	Std Dev	SKewness	Kurtosis	Jarque – bera	Probability	Sum	Sum sq . dev	Observation
Imp	26.81	25.64	36.52	18.88	4.64	0.48	2.31	1.86	0.39	857.93	668.84	32
exp	38.06	39.54	48.71	23.80	7.37	- 0.28	1.90	2.02	0.36	1218.09	1684.64	32

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى السابق إن قيم الصادرات والواردات قد تميزت بتذبذب تصاعدي مستمر وهذا راجع إلى الاعتماد على حصيلة الصادرات في تغطيتها للواردات كما أن جزء منها يعتمد على السياسة التنموية التي تعتمد عليها البلاد وكان هذا خلال العشرية الأولى من1990، كما شهدت الفترة الموالية إلى غاية 2012 تباين في قيم الصادرات والواردات بارتفاعها وانخفاضها معتدلا ومتقاربا وذلك تزامنا مع الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت فيها الدولة ولكن مع مطلع الالفينات لاحظنا ارتفاع في كل من الصادرات والواردات بنسب مرتفعة ، كما شهدنا انخفاض في قيم الصادرات بسبب أزمة الرهن العقاري واثر ذلك على الواردات بسبب تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري أمام الدولار خلال هذه الفترة ، وخلال الفترة من 2010 إلى 2014 شهدنا تطورا كبيرا في قيم الواردات بينما الصادرات تواصل الانخفاض فيها إلى اغاية 2016 بسبب انخفاض أسعار النفط ، وخلال سنتي 2017 و 2018 تواصل الارتفاع للصادرات وانخفاض الواردات إلى غاية 2019 بسبب خلفية الآليات الجديدة التي تم وضعها ، وتواصل هذا الانخفاض في كلا من الصادرات والواردات بسبب الوضعية الوبائية التي عاشها العالم ، ولكن أظهرت الإحصائيات إن الصادرات والواردات قد شهدت ارتفاعا خلال السنتين الأخيرتين وهذا نتيجة الاهتمام الكبير الذي أصبحت تتلقاه من قبل المسئولين على مختلف المستويات .

II. دراسة قياسية لأثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي :

من خلال هذا القسم سنحاول بناء نموذج قياسي يوضح لنا العلاقة بين النمو الاقتصادي (المتغير التابع) والمتغيرات المفسرة (الصادرات EXP ، الواردات IMP)، خلال الفترة الممتدة من 1990 – 2021 ، حيث سنحاول توضيح مدى تأثير هذه المتغيرات المفسرة على هذا المتغير التابع ، بالإضافة أن تلك المتغيرات المستقلة لها أهمية كبيرة في وضع السياسات الملائمة من أجل الزيادة في نسبة النمو الاقتصادي في الجزائر والمعبر عنه في هذه الدراسة بالصادرات و الواردات .

II . 1 البيانات المستخدمة في تقدير النموذج أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر:

تتمثل البيانات المستخدمة في تقدير نموذج أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر بالبيانات السنوية للفترة (1990-2021) ، وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء ONS و البنك العالمي.

II .2 الصياغة الرياضية للنموذج:

بناءا على النظريات الاقتصادية و الدراسات السابقة يمكن وضع نموذج قياسي خاص بمعدل النمو الاقتصادي كما يلي:

$$\mathbf{Pib} = \int(Ce, Exp, Imp\ )$$

$$Pib_t = c + c_1\ exp_t + c_2\ Imp_t\ + \varepsilon_t$$

حيث :

C : الحد الثابت .

Pib : معدل النمو الاقتصادي .

Exp : الصادرات .

Imp : الواردات .

ε_t: حد الخطأ العشوائي .

وبعد القيام بعدة اختبارات تم الوصول إلى نموذج انحدار خطي متعدد ، فيكون النموذج كما يلي:

$$\mathbf{Pib} = \int(Ce, Exp, Imp, Fdi)$$

$$Pib_t = c + c_1\, exp_t + c_2\, Imp_t + c_3\, Fdi + \varepsilon_t$$

حيث أن :

C: الحد الثابت .

Pib : معدل النمو الاقتصادي .

FDI: الاستثمار الأجنبي المباشر .

Imp : الواردات .

Exp : الصادرات .

ε_t: حد الخطأ العشوائي .

II . 3 الطريقة المستخدمة في تقدير النموذج:

لتقدير نموذج النمو الاقتصادي تم الاعتماد اولا على تحليل السلاسل الزمنية ، و عند تقدير معالم الانحدار للنموذج واجهت الطالبتين عدة مشاكل قياسية منها مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء ومشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المفسرة حيث تم استخدام الطرق المناسبة لحل هذه المشاكل و الوصول إلى أفضل نموذج قياسي هذا كمرحلة أولى ، وكمرحلة ثانية تستخدم طريقة المربعات الصغرى لإعطاء التقدير الأمثل للتكامل المشترك.

II . 4 دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك ، وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية ، ومعرفة الخصائص الإحصائية ومعرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث تكاملها ، رغم تعدد اختبارات جدر الوحدة ، إلا أننا سوف نستخدم اختبارين وهما اختبار **ديكي فولر المطور** (**ADF**) و اختبار **فيليب بيرون** (**PP**) فإذا كانت

السلسلة غير مستقرة في المستوى أي وجود جذر الوحدة وبالتالي نقول أنها غير ساكنة من الدرجة الصفرية (**0**) I ،بعدها نعيد اختبار الاستقرارية عند الفرق الأول ، فإذا استقرت هنا نقول أنها ساكنة من الدرجة (**1**) I ، والتي تقوم على الفرضيتين التاليتين :

- H_0: سلسلة زمنية غير مستقرة (وجود جذر الوحدة) .

- H_1 : سلسلة زمنية مستقرة(عدم وجود جذر الوحدة).

الجدول (07) : اختبارADF " Augmented Dickey–Fuller test statistic "

المتغير	الفرق	ADF				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند% 1	القيمة الحرجة عند % 5	القيمة الحرجة عند% 10	القرار
PIB	PIB	-2.07	-3.67	-2.96	-2.62	قبول H_0
	D(PIB)	-9.57	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0
EXP	EXP	-2.97	-3.72	-2.98	-2.63	قبول H_0
	D(EXP)	-4.64	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0
IMP	IMP	-1.63	-3.66	-2.96	-2.61	قبول H_0
	D(IMP)	-3.99	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0
FDI	FDI	-2.85	-3.66	-2.96	-2.61	قبول H_0
	D(FDI)	-5.84	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

الجدول (08):اختبار PHILLIP PERRON

المتغير	الفرق	PP				
		القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة عند% 1	القيمة الحرجة عند % 5	القيمة الحرجة عند 10%	القرار
PIB	PIB	-1.99	-3.66	-2.96	-2.61	قبول H_0
	D(PIB)	-9.57	-3.57	-2.96	-2.62	رفض H_0
EXP	EXP	-1.12	-3.66	-2.96	-2.61	قبول H_0
	D(EXP)	-4.59	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0
IMP	IMP	-1.80	-3.66	-2.96	-2.61	قبول H_0
	D(IMP)	-3.74	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0
FDI	FDI	-2.71	-3.67	-2.96	-2.61	قبول H_0
	D(FDI)	-8.47	-3.67	-2.96	-2.62	رفض H_0

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

نلاحظ من النتائج الموضحة في الجدول أعلاه وبعد إجراء الاختبارين (ADF) و (PP) انه يمكن قبول فرضية العدم القائلة بأن المتغيرات بها جذر للوحدة أي متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى ، إلا أنه لا يمكن قبول هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لها ، مما يعني عدم وجود جذر الوحدة ، وبالتالي نقول أن جميع السلاسل غير ساكنة عند المستوى **I (0)** و ساكنة من رتبة **I (1)** و من تم يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN .

II . 5 منهجية التكامل المشترك باستعمال طريقة JOHANSEN:

على ضوء اختبار الإستقرارية اتضح أن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى، أي أنها غير ساكنة في المستوى وساكنة في الفرق الأول ، ولمعرفة وجود أو عدم وجود التكامل المشترك نجري اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار JOHANSEN ، حيث يتفوق هذا الاختبار على اختبار Granger و Engle ، لأنه يسمح بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة ، و يسمح أيضا بتحديد الأثر المتبادل بين المتغيرات موضوع الدراسة ، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار مقدراته أكثر استقرارا واقل تحيزا خاصة في حالة السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة عدم السكون عند المستوى.

الجدول (09) : اختبار التكامل المتزامن JOHANSEN

فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	إحصائية الأثر *	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال
لا شيء	0.95	146.88	47.85	0.0000
على الأكثر 1	0.68	64.99	29.79	0.0000
على الأكثر 2	0.55	33.38	15.49	0.0000
على الأكثر 3	0.35	11.73	3.84	0.0006
فرضيات عدد متجهات التكامل	القيمة الذاتية	اختبار القيم المميزة العظمى **	القيمة الحرجة 5%	الاحتمال
لا شيء	0.95	81.89	27.58	0.0000
على الأكثر 1	0.68	31.61	21.14	0.0012
على الأكثر 2	0.55	21.64	14.26	0.0029
على الأكثر 3	0.35	11.73	3.84	0.0006

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

*** يشير اختبار الأثر إلى وجود R=4 عند مستوى معنوية 0.05**

*** يشير اختبار القيم المميزة العظمى إلى وجود R= 4 عند مستوى معنوية 0.05**

*** رفض الفرضية العدمية عند مستوى معنوية 0.05**

يوضح الجدول (09) نتائج اختبار الأثر للفرضية العدمية القائلة بأن عدد معادلات التكامل المشترك أقل من أو تساوي R ، إن قيمة الاحتمال الأعظم المحسوب اكبر من القيمة الجدولية بجميع الصفوف وعليه نرفض الفرضية العدم ونقول أن هنالك تكامل مشترك بين المتغيرات ، والاختبار الآخر وهو اختبار القيم المميزة العظمى والذي يختبر الفرضية العدم القائلة بان عدد متجهات التكامل المشترك هي **R** مقابل الفرض البديل بأنها تساوي **R+1** أيضا يؤيد ويقوي من النتيجة السابقة .

– ومنه فإن **R= 4** مما يعني أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي و المتغيرات المفسرة .

II . 6 منهجية طريقة المربعات الصغرى العادية :

بعد التأكد من إستقرارية السلاسل الزمنية ووجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات نموذج الدراسة ، سنقوم الآن بتقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (MCO) ، باعتبارها من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية حيث تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ، بالإضافة أنها تمتاز بخصائص وفرضيات لتقدير نموذج الانحدار الخطي ، تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج على النحو التالي كما هو موضح في الجدول رقم (10) :

الجدول(10) : مقدرات معلمات الأجل الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	المعلمات	احصائية t	الاحتمال
EXP	0.18	2.63	0.0034
IMP	-0.08	-4.98	0.0332
FDI	-0.20	-0.35	0.0180
C	-0 .13	-0.74	0.1338
DW=1.72	AJD R^2= 0.56		R^2= 0.61

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

يبين الجدول رقم (10) نتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى MCO لتفسير العلاقة بين النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية التالية : الصادرات ، الواردات و الاستثمار الاجنبي المباشر ،كما نلاحظ أن جميع متغيرات النموذج معنوية ، وبلغ معامل التحديد **0.61** هذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 61 % من التغير في النمو الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري أما النسبة المتبقية أي 39 % فتشير لتأثير متغيرات و عوامل أخرى لم تدرج في النموذج ،كما قدر معامل التحديد المصحح ب 0.56 وهو قريب من الواحد وهذا ما يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر ما نسبته 56 % من التغيير في النمو الاقتصادي والباقي من التغيرات المقدرة ب 44 % خاضعة لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ، إضافة على ذلك لدينا $Fprob=0.000<0.05$ وهذا ما يدل على جودة النموذج المدروس وعليه فالنموذج ككل معنوي إحصائيا ، والمعادلة التالية توضح الشكل النهائي للنموذج بعد التعويض عن المعاملات المقدرة :

$$Pib_t = -0.13 + 0.18\ exp_t - 0.08\ Imp_t - 0.20 Fdi + \varepsilon_t$$

II. 7 التحليل الاقتصادي :

من خلال الجدول رقم (10) نستنتج النتائج التالية :

- نلاحظ معنوية التأثير الايجابي بين النمو الاقتصادي و الصادرات أي وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والصادرات ، حيث أن ارتفاع الصادرات بنقطة مئوية واحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 0.18 نقطة مئوية ،و منه هذا المتغير مقبول من الناحية الاقتصادية فالاقتصاد الجزائري يعتمد بشكل كبير على الريع الاقتصادي اذ نجد حوالي 97 % من صادراتها من المحروقات حيث انها تدفع بعجلة النمو الاقتصادي .
- نلاحظ معنوية التأثير السلبي بين النمو الاقتصادي و الواردات ، أي وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي و الواردات ، حيث كلما ارتفعت الواردات بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.08 نقطة مئوية ،حيث قامت النظريات النمو الكلاسيكية و الكينزية و نظريات النمو النيوكلاسيكية بتفسير النمو الاقتصادي انه مرتبط بعامل تراكم راس المال من جهة و زيادة الانتاجية من جهة اخرى وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها بحيث ان كل ابتكار يسمح باعطاء دفع

جديد للنمو الاقتصادي وهذا ما يفسر التأثير سلبي للواردات على النمو الاقتصادي في حالة ما اذا كانت الدولة تعاني من ضعف الابتكارات و هذا ما ينطبق على الجزائر .

- أما فيما يتعلق بمعدل لاستثمار الاجنبي المباشر ، فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير السلبي لهذا المتغير ، حيث ارتفاع معدل الاستثمار الاجنبي المباشر بنقطة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0.20 نقطة، و هذه النتائج تؤكد على أن النمو الاقتصادي في الجزائر أثره محدود على استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة والرفع من قيمتها ، و هذا يعود بالدرجة الاولى إلى طبيعة هيكل الاقتصاد الجزائري والذي هو اقتصاد ريعي و هو لا يعكس بصورة جيدة حجم طلب السوق الجزائري والذي يعاني في انخفاض متواصل من القدرة الشرائية للمستهلكين.

II. 8 اختبار جذر الوحدة للبواقي (kpss) :

تم اكتشاف هذا الاختبار من طرف الباحثين " Kwiatkowski, Philips, Schmidt and Shin " (1992) ويأخذ هذا الاختبار بعين الاعتبار الحالة التي يكون فيها التباين للبواقي غير ثابت عبر الزمن ، وأيضا الحالة التي يتواجد فيها أكثر من جذر أحادي للوحدة وذلك عن طريق اختبار الفرضيتين التاليتين:

- $H0$: سلسلة زمنية مستقرة(عدم وجود جذر الوحدة) .
- $H1$: سلسلة زمنية غير مستقرة(وجود جذر الوحدة) .

جدول رقم (11) : سكون سلسلة البواقي باختبار جدر الوحدة (kpss) :

عند المستوى	سلسلة البواقي	القيم الحرجة عند 1 %	القيم الحرجة عند %5	القيم الحرجة عند %10
Kpss	0.11	0.73	0.46	0.34

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج eviews 9

نلاحظ من خلال الجدول أن فرضية جذر الوحدة نرفضها باستخدام اختبار (**kpss**) عند مستوى معنوية 1% و 5 % و 10% ، أي أن سلسلة البواقي ساكنة عند المستوى مما يدل على وجود علاقة في المدى القصير مابين المتغيرات.

II. 9 نموذج تصحيح الخطأ ECM :

بعد التأكد من وجود علاقة تكامل بين المتغيرين فإن النموذج الأكثر ملائمة التقدير العلاقة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ (EMC) ، وتأتي خطوة تصميم نموذج تصحيح الخطأ والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروق ، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير ، وهذا حسب Johansen et Juselius (1990) .

ويستخدم هذا النموذج عادة للتوفيق بين السلوك القصير الأجل والسلوك طويل الأجل للعلاقات الاقتصادية ، فهو مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل ، وبذلك فإنه يهدف إلى عزل علاقة التكامل المتزامن من جهة ومن جهة أخرى للبحث عن الاتجاه المشترك والرابطة الحقيقية بين المتغيرات .

الجدول رقم (12) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ .

المتغير التابع			
المتغيرات التفسيرية	**المعلمات**	**احصائية t**	**الاحتمال**
C	0.08	0.21	0.82
D(EXP)	0.35	3.20	0.00
D(IMP)	-0.03	-0.26	0.79
D(FDI)	-0.30	-0.40	0.69
Ecm(-1)	-0.97	-4.50	0.00
DW=1.79	**F = 6.24**		**R^2=0.48**

المصدر : من إعداد الطالبتين باستعمال برنامج Eviews9

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل حد التصحيح هو سالب (0.97 -) ومعنوي وهذا ما يدل على وجود علاقة في المدى القصير ويوضح دقة العلاقة التوازنية في المدى الطويل ، كما نلاحظ وجود تأثير سلبي للواردات و الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير، كما نلاحظ ان المعلمة كل منهما غير

معنوية احصائيا مما يدل على ضعف تأثير معدل الواردات و الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي ،كما وجود تأثير إيجابي بين الصادرات و النمو الاقتصادي .

خلاصة الفصل

تناولنا في هذا الفصل دراسة تحليلية وصفية للأثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من (1990- 2021) ، حيث جاءت على مرحلتين ، ففي المرحلة الاولى قمنا بدراسة تحليلية وصفية لكلا من النمو الاقتصادي ، الصادرات و الواردات ، والتي تميزت بتصاعد مسار الصادرات و تذبذب في مسار كلا من معدلات النمو الاقتصادي و الواردات ، أما الدراسة التطبيقية حيث قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية باستخدام اختبارين وهما Augmented Dickey-Fuller و اختبار Phillip-perron .

قد أظهرت النتائج ان جميع السلاسل ساكنة من الرتبة الأولى ، وعند تقدير العلاقة بين المتغيرات في المدى الطويل باعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية تبين ان العلاقة التي تربط بين النمو الاقتصادي و الصادرات هي علاقة طرديه ، أما فيما يتعلق بالواردات و الاستثمار الاجنبي المباشر فقد أظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير السلبي لهذه المتغيرات.

- لقد توصلنا كذلك إلى أن سلسلة البواقي مستقرة ، كونها لا تحتوي على جذر وحدوي باستعمال اختبار kpss .

- وأخيرا أظهرت نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة باتجاه التوازن في الأجل الطويل، وان سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل تكون بنسبة 97 % .

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

الخاتمة :

إن الجزائر كنموذج من دول العالم الثالث فمن اجل الاندماج في الاقتصاد العالمي تسعى إلى تقوية موقعها في التجارة الدولية في ظل نظام تجاري دولي يدعو لتحرير التجارة ، لذا عملت الجزائر جاهدة إلى ترقية وتأهيل صادراتها وارداتها للدخول في المنافسة العالمية .

ومن خلال هذه الدراسة حاولنا الوصول إلى معرفة طبيعة العلاقة القائمة بين الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، حيث قمنا بتقسيم الدراسة الى ثلاثة فصول تعرضنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري والذي تضمن ماهية النمو الاقتصادي وأنواعه مع تحديد طرق قياسه والعوامل الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في تحديد النمو الاقتصادي ، كما تطرقنا إلى تعريف كل من الصادرات والواردات مع تحديد أهمية كل واحدة منهما ، وتوضيح العلاقة التي تربطهما مع النمو الاقتصادي و في الفصل الثاني تناولنا مختلف الدراسات السابقة كونها تساهم بشكل كبير في تعزيز الدراسة الحالية ، و في الفصل الثالث فقسمناه إلى جزأين ، خصصنا الجزء الأول لدراسة وصفية تحليلية لتطور معدلات النمو الاقتصادي ، الصادرات والواردات في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2021)، أما الجزء الثاني فتضمن دراسة قياسية لأثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي وذلك من خلال تحليل السلا سل الزمنية بالاعتماد على البيانات الصادرة من الديوان الوطني لإحصاء ONSوالبنك العالمي ، واستعمال نموذج التكامل المشترك بطريقة JOHANSON ، وللخروج الى تعديل امثل تم التطرق الى المربعات الصغرى العادية .

وعلى ضوء ما سبق وفي ظل اختبار الفرضيات توصلنا إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة التحليلية :

- ✓ تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة شهد تذبذب في معدلاته و هذا نتيجة تذبذب أسعار البترول و الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات ؛
- ✓ ان الاعتماد المستمر على الصادرات لتغطية الواردات يمكن أن يجعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتذبذبات في الأسعار العالمية للمنتجات الرئيسية المصدرة، مما يعني أنه يتعين على الحكومة توجيه الجهود لتنويع القطاعات الاقتصادية وتحسين بيئة الأعمال لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وزيادة الصادرات غير النفطية ؛

- ✓ إن الإصلاحات الاقتصادية التي شرعت اليها الجزائر في الأعوام الأخيرة، بما في ذلك تخفيض الإنفاق الحكومي وتحرير سعر الصرف، قد ساعدت في تعزيز الاقتصاد الجزائري وتحسين الاعتماد على الصادرات النفطية .

نتائج الدراسة القياسية :

- ✓ وجود علاقة طردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي ، حيث إن ارتفاع الصادرات بنقطة مئوية واحدة سيؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي ب 0,18نقطة مئوية ؛
- ✓ أوضحت نتائج التقدير المعنوية وجود علاقة عكسية بين النمو الاقتصادي والواردات ، حيث كلما ارتفعت الواردات بنقطة مئوية واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0,08 نقطة مئوية ؛
- ✓ اظهرت نتائج التقدير معنوية التأثير السلبي للاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث أن ارتفاع معدل الاستثمار الأجنبي المباشر بنقطة واحدة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي ب 0,20 نقطة مئوية ؛
- ✓ وجود تأثير سلبي لمعدل كل من الواردات و الاستثمار الاجنبي على النمو الاقتصادي في المدى القصير مع عدم معنويته ؛
- ✓ وجود تأثير ايجابي لمعدل الصادرات على النمو الاقتصادي في المدى القصير مع معنويته .

أفاق البحث :

ويفتح هذا الموضوع المجال لدراسة العديد من المواضيع منها:

- ✓ علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .
- ✓ أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

I. مراجع باللغة العربية :

الكتب :

- جاسم محمد ، التجارة الدولية ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن، 2001 .
- رضوان محمود العمر ، التسويق الدولي ، دار وائل للنشر ،طبعة الاولى ، الأردن ، 2007 .
- عبد القادر محمد عبد القادر عطية ،اتجاهات حديثة للتنمية ،الدار الجامعية الإسكندرية، مصر ،2003 .
- علي جذوع الشرفات ،" التنمية الاقتصادية في العالم العربي "، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع ، 2013 .
- عبد الحميد الشواربي، موسوعة الشركات التجارية، منشاة المعارف ، الإسكندرية ، مصر ، 2003 .
- فرحات غول ،التسويق الدولي (مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية)،دار الخلدونية ،الجزائر، 2008 .
- كامل بكري ، رمضان محمد مقلد ، واخرون ، مبادى الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر و التوزيع، الأردن 2002 .
- مدحت القريشي، "التنمية الاقتصادية : نظريات و سياسات و موضوعات"، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، الطبعة 1، 2007 .
- -محمد خالد ،أساسيات الاقتصاد الدولي ،شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، 2014 .

الرسائل و الأطروحات :

- أمال الحاجي ، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية (1979– 2013)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ، جامعة ادرار ، الجزائر ،2021.
- بلقلة ابراهيم ، آليات تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي دارسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، الجزائر ، 2009 .

- شوقي جباري ، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد التنمية ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي الجزائر، 2014 /2015 .
- صياد شهيناز، الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير قي الاقتصاد تخصص مالية دولية،جامعة وهران ،الجزائر،2013/2012 .
- عدة محمد ، تأثير الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة الممتدة من 1990 /2014 ،مذكرة الماستر في العلوم التجارية ، تخصص تجارة ولوجيستسك ، اورو متوسطي ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ،الجزائر، 2016/2015 .
- علي عبابه ، التحارة العربية البينية وأثرها على النمو الاقتصادي ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم التجارية،جامعة الوادي ، الجزائر ، 2015/2014 .
- عائشة مسلم ، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2006 .
- كيداني سيد أحمد ، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنتا بالدول العربية : دراسة تحليلية و قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم ألاقتصادية ، تخصص علوم اقتصاد ، جامعة تلمسان ، الجزائر ، السنة الجامعية 2012 – 2013 .
- لعرابة عبد الوهاب ، مساهمة لتفعيل صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على ضوء التجربة التركية، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002 – 2017 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، جامعة بسكرة ، الجزائر ، 2018-2019 .
- محمد مساوي،الاستثمار في رأس المال البشري وأثره على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1970 – 2011 ، أطروحة الدكتوراه في الاقتصاد ،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ،جامعة تلمسان ، الجزائر ، 2014/ 2015 .
- مريم شواف،الإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة ماستر غير منشورة ، دراسة تحليلية للفترة 1990-2012،كلية العلوم الاقتصادية، ، جامعة أم البواقي ، الجزائر 2014 /2015

- مقداد يسرى ، دور الإنفاق العام على قطاع التعليم في تعزيز النمو الاقتصادي ،دراسة قياسية ومقاربتيه الحالة الجزائر خلال فترة1974 – 2013 ، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، الجزائر 2015/2014 .
- محي الدين حمداني، حدود التنمية المستدامة في الاستجابة لتحديات الحاضر والمستقبل دراسة حالة الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، الجزائر ،2008 /2009 .
- مرغيدو بشرى ، يعيشي حليمة ، **أثر الواردات على النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والصين خلال الفترة (1970– 2018)**، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي ، جامعة ادرار ، الجزائر ،2021 .
- نادية معلالة ، مليكة درويش ، أثر البرامج التنموية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 ، دراسة تحليلية قياسية ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية ، تخصص تمويل التنمية ، جامعة قالمة ، الجزائر 2014 – 2015 .

قائمة المجلات :

- الجودي الصاطوري ، " التنمية المستدامة في الجزائر : الواقع و التحديات" ، مجلة الباحث ،المجلد 16 ، العدد 16 (2016) .
- ابو مدللة سمير ، اثر الصادرات على التنمية الاقتصادية في فلسطين ، (1994-2017) ، مجلة الباحث ، العدد 19 ،2019 .
- بابا قصي ، تأثير الصادرات البترولية والصادرات من الذهب على كل من الحساب الجاري وسعر الصرف في السودان ، (2004-2020)، مجلة التحولات الاقتصادية ، العدد2 ، 2022 .
- بوداب سهام ، بن جدو سامي ،اثر الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائرخلال الفترة (1980-2018) ، مجلة الجزائرية للأمن و التنمية ، المجلد 10 ، العدد 1، 2021 .
- بدر سعد حمدان ، تأثير الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الدول العربية : نهج بيانات الفريق ، مجلة البيليوغرافيا الاقتصادية ، المجلد 3 ، عدد 1 ، مارس 2016 .
- خدير اسامة ، بن عامر يحي عماد ، الصادرات والواردات والنمو الاقتصادي في الجزائر ، (1970-2015) ، مجلة دفاتر اقتصادية ،المجلد 12 ، العدد 2 ، 2018 .

- سعدي فيصل ،رؤية تحليلية حول الأهمية الاقتصادية التصديرية مع الإشارة لإمكانات تصدير متاحة للجزائر في مجال الطاقات المتجددة ، مجلة البحوث والدراسات العلمية ، العدد 1 ، المجلد 10 ، الجزائر ، 2016 .
- طوير أمال ، علاوي صفية ،دراسة قياسية لأثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الجزائر ،(1990-2019)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة ، المجلد 3 ، العدد 6 ، 2020 .
- علي خليد ، محمد مدياني ، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر ،(1970-2012)، مجلة الحقيقة ، المجلد 13 ، العدد 1، 2014 .
- عماد حسنين الصعيدي ، بديعة فهد العتيبي ، دور السياسات المالية والنقدية في دفع النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ، (1986-2012)، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية ، العدد 6، 2012
- مجدي الشوربجي ، اثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري ، (1982-2005)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد،5 ، 2009 .
- نشوى مصطفى علي، المجلة العلمية للبحوث الصينية المصرية، جامعة حلوان، 2004 .

مواقع إلكترونية :

- عبد الحليم توفيق غانم , وأخرون ، أثر الصادرات علي النمو الاقتصادي المصري ، 2019/1990 ، المركز الديموغرافي العربي للدراسات الاستراتيجية ، تم الاطلاع عليه يوم 2023/02/17 م ، رابط الموقع https://democraticac.de/?p=84333#_ftn18
- محمد مروان ، أهمية التجارة الخارجية ، موقع الموضوع ، تم اطلاع عليه يوم 2023/02/20 ، رابط الموقع https://mawdoo3.com

II. مراجع باللغة الأجنبية :

- Etahisoa, THE IMPACT OF IMPORT-EXPORT ON ECONOMIC GROWTH IN MADAGASCAR, JOURNAL OF SMART ECONOMIC GROWTH, volume 5, Number 3, Year 2020.

- Ocampo, Liane Vina G, PhD; Gumban, Rosario B, PhD; Demetillo, Jessie Anne T, PhD. , Impact of Export and Import on 40 years Economic Growth in the Philippines, Turkish Journal of Computer and Mathematics Education; Trabzon, Vol. 12, N° 3, Y 2021 .

- Sayef Bakari, Nissar Fakraoui, Sofien Tiba, INVESTISSEMENT INTÉRIEUR, EXPORTATION, IMPORTATION ET CROISSANCE ÉCONOMIQUE AU BRÉSIL : UNE APPLICATION DU MODÈLE DE CORRECTION D'ERREUR VECTORIELLE , JOURNAL DE LA CROISSANCE ÉCONOMIQUE INTELLIGENTE (OCTOBRE 2021) , Vol. 6, num1.

- Sayef Bakari, Mohamed Mabrouki , IMPACT OF EXPORTS AND IMPORTS ON ECONOMIC GROWTH:NEW EVIDENCE FROM PANAMA , JOURNAL OF SMART ECONOMIC GROWTH ,volume 2, Number 1, Year 2017.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 : نتائج اختبار ADF للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.079130	0.2539
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 02 : نتائج اختبار ADF عند الفرق الاول للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.571531	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 03 : نتائج اختبار ADF للصادرات

Null Hypothesis: EXP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 6 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.971768	0.0515
Test critical values:	1% level	-3.724070	
	5% level	-2.986225	
	10% level	-2.632604	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 04 : نتائج اختبار ADF عند الفرق الاول للصادرات

Null Hypothesis: D(EXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.642329	0.0009
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 05 : نتائج اختبار ADF للواردات

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.633619	0.4540
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 06 : نتائج اختبار ADF عند الفرق الاول للواردات

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.991087	0.0045
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 07 : نتائج اختبار ADF للاستثمار الاجنبي المباشر

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.854172	0.0625
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 08 : نتائج اختبار ADF عند الفرق الأول للاستثمار الاجنبي المباشر

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.840332	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 09 : نتائج اختبار PP للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.999337	0.0043
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 10 : نتائج اختبار PP عند الفرق الاول للنمو الاقتصادي

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-9.571531	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 11 : نتائج اختبار PP للصادرات

Null Hypothesis: EXP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.121277	0.6946
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 12 : نتائج اختبار PP عند الفرق الاول للصادرات

Null Hypothesis: D(EXP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.599398	0.0010
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 13 : نتائج اختبار PP للواردات

Null Hypothesis: IMP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.803613	0.3719
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم 14 : نتائج اختبار PP عند الفرق الاول للواردات

Null Hypothesis: D(IMP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.743815	0.0084
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

الملحق رقم 15 : نتائج اختبار PP للاستثمار الاجنبي المباشر

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.713236	0.0832
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

الملحق رقم 16 : نتائج اختبار PP عند الفرق الاول للاستثمار الاجنبي المباشر

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.473400	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

الملحق رقم 17 : نتائج اختبار الأثر والقيم العظمي المميزة وفقا لجوهانسون

Date: 05/06/23 Time: 14:47
Sample (adjusted): 1995 2021
Included observations: 27 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: PIB IMP EXPO FDI
Lags interval (in first differences): 1 to 4

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.951833	146.8888	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.689913	64.99586	29.79707	0.0000
At most 2 *	0.551391	33.38147	15.49471	0.0000
At most 3 *	0.352572	11.73819	3.841466	0.0006

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.951833	81.89298	27.58434	0.0000
At most 1 *	0.689913	31.61439	21.13162	0.0012
At most 2 *	0.551391	21.64328	14.26460	0.0029
At most 3 *	0.352572	11.73819	3.841466	0.0006

Max-eigenvalue test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

الملحق رقم 18 :نتائج اختبار المربعات الصغرى العادية

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 17:22
Sample: 1990 2021
Included observations: 32

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMP	-0.082922	0.094211	-4.984694	0.0332
EXP	0.188502	0.071413	2.639597	0.0034
FDI	-0.203532	0.023885	-0.359683	0.0180
C	-0.138982	2.880005	-0.742701	0.1338

R-squared	0.618202	Mean dependent var	2.762500
Adjusted R-squared	0.560866	S.D. dependent var	1.339584
S.E. of regression	0.857212	Akaike info criterion	2.663970
Sum squared resid	26.70059	Schwarz criterion	2.647187
Log likelihood	-37.42352	Hannan-Quinn criter.	2.524701
F-statistic	13.59733	Durbin-Watson stat	1.728868
Prob(F-statistic)	0.000008		

الملحق رقم 19 :نتائج اختبار جذر الوحدة للبواقي(kpss)

Null Hypothesis: ECM is stationary
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		LM-Stat.
Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin test statistic		0.114454
Asymptotic critical values*:	1% level	0.739000
	5% level	0.463000
	10% level	0.347000

*Kwiatkowski-Phillips-Schmidt-Shin (1992, Table 1)

Residual variance (no correction)	3.729591
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.729591

الملحق رقم 20 : نتائج تقديرات نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: DPIB
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 21:58
Sample (adjusted): 1991 2021
Included observations: 31 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.085636	0.391894	0.218518	0.8287
DEXPO	0.358814	0.111869	3.207447	0.0035
DIMP	-0.033049	0.125277	-0.263803	0.7940
DFDI	-0.301965	0.752484	-0.401291	0.6915
ECM(-1)	-0.972477	0.216041	-4.501360	0.0001

R-squared	0.489989	Mean dependent var	0.087097
Adjusted R-squared	0.411526	S.D. dependent var	2.827336
S.E. of regression	2.168908	Akaike info criterion	4.533014
Sum squared resid	122.3082	Schwarz criterion	4.764303
Log likelihood	-65.26172	Hannan-Quinn criter.	4.608408
F-statistic	6.244828	Durbin-Watson stat	1.791827
Prob(F-statistic)	0.001164		

الملخص :

هدفت هذه الدراسة الى توضيح أثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة الممتدة (1990 – 2021) ، من خلال التطرق إلى ثلاثة فصول : الأول خاص بالمقاربة النظرية للصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي وعلاقة كل من الصادرات والواردات بالنمو الاقتصادي ، الثاني تناولنا فيه مختلف الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع دراستنا ، الثالث دراسة تحليلية قياسية و المتمثلة في النمذجة القياسية لأثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر ، باستعمال نموذج التكامل المتزامن ، حيث خلصت الدراسة إلى وجود معنوية التأثير الايجابي بين الصادرات و النمو الاقتصادي ، كما أظهرت معنوية التأثير السلبيي فيما يتعلق بالواردات و الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي ، التجارة الدولية ، الاستثمار الاجنبي المباشر ، نموذج التكامل المتزامن.

Résumé :

L’étude visait à illustrer l’impact des exportations et des importations sur la croissance économique de l’Algérie au cours de la période 1990-2021 en abordant trois chapitres : Le premier est l’approche théorique des exportations et des importations, de la croissance économique et de la relation entre les exportations et les importations et la croissance économique. Deuxièmement, nous avons traité de diverses études antérieures sur le sujet de notre étude. Le troisième est une analyse standard de la modélisation standard de l’impact des exportations et des importations sur la croissance économique de l’Algérie. en utilisant le modèle d’intégration simultanée, où l’étude concluait qu’il y avait un impact positif moral entre les exportations et la croissance économique, et démontrait l’impact négatif des importations et des investissements directs étrangers sur la croissance économique.

Mots clés : croissance économique, commerce international, investissement étranger direct, modèle d’intégration simultanée

Summary:

The study aimed to illustrate the impact of exports and imports on Algeria's economic growth during the period 1990-2021 by addressing three chapters: The first is the theoretical approach to exports and imports and economic growth and the relationship of both exports and imports to economic growth. The second is where we have dealt with various previous studies on the subject of our study. The third is a standard analysis of the standard modeling of the impact of exports and imports on Algeria's economic growth. by using the simultaneous integration model, where the study concluded that there was a moral positive impact between exports and economic growth economic growth ", and demonstrated the negative impact of imports and foreign direct investment on economic growth.

Keywords: economic growth, international trade, foreign direct investment, simultaneous integration model